

**مراجعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة
التحوط : تحد جديد للمراجع الخارجي في سوق
الخدمات المهنية**

دراسة ميدانية على القطاع المصرفي المصري

د/ محمد الشواربي*
مدرس بقسم المحاسبة
المعهد العالي للإدارة والتجارة الخارجية

(*) د. محمد عبدالممنعم الشواربي: مدرس بقسم المحاسبة - المعهد العالي للإدارة والتجارة الخارجية
حصل على درجة الدكتوراه الفلسفة في المحاسبة - جامعة قناة السويس. وله أبحاث في مجال المحاسبة
المالية والإدارية والضرائب.

١- مقدمة :

إن الأدوات المالية المشتقة (المشتقات) هي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول التي تمثل موضوع العقد ومن أهم المشتقات عقود الاختيارات والعقود المستقبلية وعقود المبادلات .

و تستخدم في التحوط والحماية ضد الأخطار المالية ويمكن أن تستخدم أيضا في المضاربة على حركة أسعار السلع أو معدلات الفائدة ويتم تقييم الأدوات المالية المشتقة باستخدام نماذج رياضية إحصائية في ظل عدم التأكد وهي معقدة جدا وقد اصدر مجلس معايير المراجعة المعيار رقم ٩٢ والخاص بمراجعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط والاستثمارات في السندات المالية وذلك لمساعدة مراجع الحسابات في وضع خطة المراجعة وتنفيذ إجراءاتها وقد أوضح مجلس معايير المراجعة أن المراجع يحتاج إلى مهارة خاصة ومعرفة لتخطيط وتنفيذ إجراءات عملية المراجعة الخاصة بالأدوات المالية المشتقة والسندات

ويحتوى المعيار رقم ٩٢ على مراجعة أنشطة التحوط والتي لم تقدم لها مبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما تعريفا لها .

٢- مبررات البحث

أ- مبررات عالمية :

تشكل إدارة المخاطر المالية تشكل للتحدي الأكبر الذي يواجه للشركات والمؤسسات المالية التي تحاول جاهدة تطبيق السياسات والممارسات الحديثة لإدارة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة حيث أصبحت تستخدم اليوم تقنيات عصرية لتحديد وقياس وإدارة مخاطر التشغيل، إذ إن معظم الشركات والمؤسسات المالية تعتقد بأن امكاناتها على صعيد إدارة مخاطر التشغيل ستتحسن مع التطبيق الفعلي لإتفاق بازل II.

وفي إطار الاستعداد لتطبيق هذا الإتفاق، يعمل القطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم على الإسراع لتكوين فريقه الدلالي الخاص لتحصين وتعزيز قدراته على قياس المخاطر وإدارتها كما إن التغييرات الأساسية في متطلبات رأس المال للنفا التي اشتمل عليها لتفاق ١٩٨٨ وحتى اتفاق ٢٠٠٤، تركزت على منهج مخاطر الإئتمان.

وفي اتفاق ٢٠٠٤ تم التركيز على إدراج متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية وفي عالم متطور بإزدياد ومنفتح على بعضه البعض على صعيد الأسواق المالية والمنتجات، فإن فرص النجاح ستتوافر فقط لتلك المصارف التي تتقن عمليا إدارة وضبط مخاطرها.

بالإضافة إلى ان هناك بعض من نتائج المصحح الخاصة بتحديد وقياس وإدارة المخاطر التشغيلية التي أجريت من قبل (Global Association of Risk Professionals (GARP) أثناء شهر فبراير ٢٠٠٤، تظهر بأن ٤٢ بالمئة إعتبر "قياس المخاطر" أكبر مشكلة مخاطر تشغيلية، بينما ١٩ بالمئة وصف "تعاظم رأس المال مع المخاطر" بأنه تحديهم الأكبر ويجب على المؤسسات المالية أن تحتسب قدرأ من رأس المال للمخاطر التشغيلية.

في الحقيقة ، إن ٥٢ % من الشركات تستعمل أنظمة متباينة وشاملة لقياس وإدارة مخاطر الإئتمان والمخاطر التشغيلية وأيضاً انضباطاً جديداً من الصعب قياسه وعلي مدي

السنوات الماضية، شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والانتكاسات ومع تزايد حدة الاضطرابات الاقتصادية العالمية، وفقاً لتأكيدات الخبراء والمحللون ضرورة تطبيق المشتقات المالية لتكون أدوات مالية جديدة بالجهاز المصرفي .

وقد يؤدي عدم دراسة المخاطر المتعلقة بالتعامل في المشتقات في ظل عدم وجود قواعد وضوابط رقابية على المستوى الدولي لتنظيم التعامل بها إلى تحمل خسائر كبيرة قد تؤدي إلى انهيار بنك بالكامل كما أن جميع الشركات تقريباً تستخدم أدوات مالية سواء كانت أدوات بسيطة مثل المدينين والدائنين والنقدية ويستخدم عدد متزايد منها المشتقات وهي أدوات أكثر تعقيداً لإدارة مراكزها المالية بما فيها المبادلات والخيارات.

ولقد أصبحت إدارة المخاطرة المالية تقدم نشاطاً على درجة عالية من التطور المستمر، الأمر الذي يتطلب رقابة دقيقة ومستمرة كما أن تنوع الأدوات المالية وتعقيدها واستخداماتها المتنوعة ازداد بشكل كبير ومن جهة أخرى تم الاعتراف في الوقت الحاضر وبشكل واسع بأن الطرق المحاسبية التقليدية للأدوات المالية تعد غير متناسقة وغير كافية من حيث قدرتها على عكس المنافع والمخاطر خصوصاً في مواجهة المتغيرات العالمية المتسارعة حيث تمثل اتجاهات العولمة السمة البارزة لها.

وفي مشروع مشترك بين اللجنة التوجيهية للأدوات المالية التابعة للجنة المعايير المحاسبية الدولية والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين تم نشر ورقة للمناقشة تبحث في المبررات والفرضيات التي تكون الأساس للمناهج البديلة للقضايا المحاسبية للأدوات المالية والتي من شأنها تكيف هذه الأدوات وطرق التعامل معها وفقاً للمتغيرات الراهنة.

وتقترح ورقة المناقشة هذه إطاراً من شأنه أن يمهد السبيل لاستخدام الأدوات المالية في القرن الحادي والعشرين وتوفير أساس للمعايير المنسجمة مع الطرق التي بواسطتها تستخدم الشركات تلك الأدوات .

ب- مبررات محلية :

لقد طرحت وزارة الاستثمار منذ فترة رؤية واستراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة لسوق المال المصري.. واستحداث آليات تداول وأدوات مالية جديدة ومنها وثائق البورصة المتداولة بنهاية عام ٢٠٠٦ والتي من شأنها جذب المستثمرين والأفراد إلى هذا النوع من الأوراق المالية لما تتميز به من السيولة والتنوع الاستثماري حيث إن هذه الوثائق عبارة عن محفظة كبيرة تتكون من الأسهم الأكثر نشاطاً في التداول في البورصة وتعتبر هذه الوثائق عن قيمة المحفظة وفقاً لنسبة كل سهم في المحفظة وتجدر الإشارة إلى إن هذه الوثائق تعد اللبنة الأولى لاستحداث المشتقات المالية ومنها الخيارات بنهاية عام ٢٠٠٧ .

كما وأصدر وزير الاستثمار أيضاً قرار رقم (١٣٩) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل الباب العاشر للاتحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال المنظم لنشاط التوريق. وقد تضمنت التعديلات الجديدة تحديد المستندات المطلوبة من الشركات لتقديمها للهيئة العامة لسوق المال للحصول على الترخيص اللازم لمزاولة هذا النشاط، كما أجازت التعديلات للهيئة إلغاء الترخيص إذا لم تقدم شركة التوريق بطلب إصدار سندات للهيئة خلال عام من تاريخ الحصول على الترخيص.

٣- مشكلة البحث :

- تطرح الأدوات المالية المشتقة مجموعة من مشكلات المراجعة الخاصة بها نظرا لتميزها بتضيعة معقدة ولكونها أدوات مالية جديدة نسبيا ومن هذه المشكلات مايلي :-
- ١- تحتاج من المراجع الإمام الكامل بتعقيدات ومشكلات الأدوات المالية المشتقة مع توافر المؤهلات العلمية والتأهيل العملي حتى يتمكن من أداء مهمته على أكمل وجه .
 - ٢- الإمام بمبادرة مجموعة سياسة الأدوات المالية المشتقة DPG والخاصة بتطوير الأشراف على المؤسسات المالية والرقابة عليها وذلك من جانب أكبر ستة جهات تهتم وتتعامل مع الأدوات المالية المشتقة
 - ٣- الإفصاح حيث يجب تقديم إفصاح موسع عن مخاطر الأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى تطبيق كل شركة لمعايير الرقابة من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي .

وتتضمن الممارسات الحالية في أقطار عديدة نوعا من القياسات المختلطة التي تسجل بموجبها بعض الأدوات المالية بالتكلفة التاريخية والبعض الآخر على أساس القيمة العادلة إذ لم يكن ممكنا تحديد مبدأ سليم لتمييز الأدوات المالية التي ينبغي أن تقيّمها الشركة على أساس التكلفة التاريخية وتلك التي ينبغي قياسها على أساس القيمة العادلة لذلك تم تسجيل أدوات مالية مماثلة بقيم مختلفة.

ومن هنا ظهرت مشكلة البحث من خلال المستقبل المنظور فإن الهيئات والمؤسسات المالية والمحاسبية المسؤولة عن تطوير التطبيقات العملية الخاصة بمراجعة الأدوات المالية، وخاصة المشتقات المالية لابد أن تسارع إلي وضع حلول عملية للتعامل مع هذه الأدوات في ضوء المصاعب التي تواجهها حاليا من جهة، والتغيرات المالية العالمية المتسارعة من جهة أخرى.

٤- مجال البحث :

- ١- دراسة جميع الجوانب المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة ومدى تأثير الأدوات المالية المشتقة على عملية المراجعة وإدارة وتقييم المخاطر المالية والتحكم فيها باستخدام الهندسة المالية .
- ٢- قياس مردود الاهتمام بمراجعة الأدوات المالية المشتقة على المحتوى الإعلامي للقوائم والتقارير المالية .

٥- أهداف البحث :

- ويتضمن الأهداف التالية :-
- ١- تطوير دور مراجع الحسابات من خلال توسيع نطاق عمله ليشمل مراجعة المشتقات المالية حيث أنها ضرورية لمستخدمي القوائم المالية لما يترتب على التعامل فيها من مخاطر كبيرة

- ٢- ضرورة تطوير معايير المراجعة الحالية بما يتناسب مع طبيعة مراجعة المشتقات مع ضرورة إصدار وتفعيل معيار مصري لمراجعة المشتقات المالية، علي أن يتضمن أسس الاعتراف بهذه الأدوات بالميزانية وكيفية الرقابة الداخلية علي أنشطة المشتقات المالية وتقرير مسؤولية مراجع الحسابات عنها .
- ٣- تحديد مبادئ وأسس الممارسات السليمة لإدارة مخاطر المشتقات المالية وكذلك قواعد الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية المتكاملة
- ٤- تحديث البنية المهنية الحالية لمراجع الحسابات لمواجهة التحديات الجديد في سوق خدمات المهنة ومنها مراجعة الأدوات المالية .

٦ - فروض البحث :

- ١- تمثل مراجعة المشتقات المالية ضرورة من جانب مستخدمي القوائم المالية لما يترتب علي التعامل فيها من مخاطر تتسبب في خسائر جسيمة.
- ٢- توجد علاقة قوية بين محددات مردود مراجعة الأدوات المالية المشتقة وتحسين المحتوى الاعلامي للقوائم المالية .

٧ - أهمية البحث :

ظهرت في الآونة الأخيرة إمكانية الاستفادة من المزايا التي تتيحها الأدوات المالية المشتقة كأدوات جديدة لإدارة المخاطر بهدف توزيع وتقليل المخاطر المالية للمتعاملين ونظرا لأن الاستفادة من مزايا المشتقات أو تكبد خسائر نتيجة التعامل بها هو أمر يتوقف على كيفية استخدامها كوسيلة لتخفيض المخاطر أو كأداة للمضاربة، لذا فيجب وجود تنظيم داخلي بالمنشآت يسمح بقياس حجم المخاطر من خلال وضع الضوابط الرقابية الملائمة مثل وضع حد أقصى لحجم تعاملات المؤسسات المختلفة في مجال المشتقات .

مع التزام المؤسسات المالية والمنشآت بمعايير المحاسبة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاطها في المشتقات وقيام المنشآت بتكوين الاحتياطات والمخصصات اللازمة لتغطية المخاطر المرتبطة بتلك المعاملات بالإضافة إلى توفير بنية تكنولوجية متطورة لتيسير إتمام عمليات التسوية والمقاصة الخاصة بالمشتقات والتي تتسم بالتعقيد وبصفة عامة يمكن توظيف الأدوات المالية بشكل مبني بالسوق من خلال استخدام المشتقات البسيطة إلى أن يصل السوق إلى المستوى الراشد لاستخدام الأدوات الأكثر تعقيدا مع توافر إطار سليم لمراجعة الأدوات المالية المشتقة.

٨- منهج البحث :

أستند (الباحث) في هذه الدراسة على المناهج وطرائق البحث العلمي التالية :

- المنهج الوصفي والتحليلي Analysis Method
- وصف واستعراض المقومات الرئيسية التي تركز عليها آلية الأدوات المالية المشتقة والمخاطر المالية المصاحبة لها على الاستثمار و البورصة .
- المنهج التركيبي Synthetic Method

تصميم آلية لمراجعة الأدوات المالية المشتقة مع تحديد طرائق إدارة مخاطرها المالية بالاعتماد على أساليب الهندسة المالية للإدارة المالية الحديثة والنظم التكنولوجية للمعلومات المحاسبية والمالية .

٩- خطة البحث :

- القسم الأول :- معايير مراجعة الأدوات المالية المشتقة في ضوء إدارة المخاطر
 القسم الثاني :- إطار مقترح لمراجعة الأدوات المالية المشتقة لتحسين المستوى الإعلامي للقوائم المالية .
 القسم الثالث :- دراسة ميدانية لاختبار محددات قياس مردود مراجعة الأدوات المالية المشتقة على تحسين جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية .

القسم الأول

معايير مراجعة الأدوات المالية المشتقة في ضوء إدارة المخاطر

مقدمة :

شهدت بداية الألفية الثالثة جدلا واسعا حول دور ومسؤولية مدقي الحسابات في الهزات التي تتعرض لها الشركات او المؤسسات من عامة او خاصة وتساعد هذا الجدل كثيرا بعد انهيار انرون" وما تلاه من اختفاء شركة آرثر اندرسن.

وأن الغرض الأساسي من مراجعة الأدوات المالية المشتقة هو توفير معلومات تيسر على المستثمرين من القوائم المالية استيعاب أهمية الأدوات المالية على المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدققها النقدية وكذلك إيضاح مدى استخدام المنشأة للأدوات المالية ومخاطر تلك الأدوات وعليه فان مراجعة عن الأدوات المالية تساعد مستخدمي البيانات المالية في تقييم مدى المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية .

وتواجه منظمتنا الأعمال نوعين من المخاطر هما مخاطر الأعمال والمخاطر المالية وترتبط مخاطر الأعمال BUSINESS RISK والتي يطلق عليها أحيانا مخاطر التشغيل OPERATING RISK بظروف الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، مثل المستوى التكنولوجي ، والابتكار، والتطوير و ظروف المنافسة وليس هناك من سبيل تستطيع من خلاله المنشأة التغطية ضد مخاطر الأعمال ، بل ويمكن القول بأن المنشآت ذاتها تسعى للتعرض لتلك المخاطر فالتطوير والابتكار وما ينطوي عليه من فشل محتمل ، هو مصدر من مصادر مخاطر الأعمال، ومع هذا تسعى المنشآت إليه بهدف تحقيق ميزة تنافسية، تضيف الميزة إلى ثروة المالك في المدى الطويل.

وعلى عكس مخاطر الأعمال التي ترتبط بمتغيرات تشغيلية ، فان المخاطر المالية FINANCAIL RISK ترتبط بمتغيرات مالية لا دخل لإدارة المنشأة فيها، مثل للتغير في أسعار الفائدة، والتغير في أسعار الصرف،وما شابه ذلك كذلك فإنه على عكس مخاطر الأعمال التي يصعب أن لم يستحيل التغطية ضدها فان المخاطر المالية يمكن التحكم فيها.

- ويتكون هذا القسم مما يلي :-
 أولاً :- الدراسات السابقة
 ثانياً :- مخاطر الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط
 ثالثاً :- إدارة المخاطر المالية وأنواعها

أولاً : الدراسات السابقة :-

تناولت الدراسات السابقة أبعاد مراجعة الأدوات المالية المشتقة ومخاطرها من زوايا مستخدمة بحسب الهدف من إجراء كل من هذه الدراسات وقد خلقت هذه الدراسات من تقنين إطار متكامل يعالج المشكلات الرئيسية المثارة عند مراجعة الأدوات المالية المشتقة كما خلقت هذه الدراسات من محاولة وضع معيار جديد لمراجعة الأدوات المالية المشتقة يعالج القصور التي تعاني منه المعايير الحالية التي لا تفي بحلول جذرية لتلك المشكلات القائمة والتي يعاني منها المراجعون .

ومن ثم تأتي أهمية الدراسة بالبحث من وجهة نظر الباحث فيما يتعلق بضرورة تطوير مراجعة الأدوات المشتقة ومخاطرها بالارتكاز على الدعائم الآتية :-

- ١- إطار متكامل لمراجعة الأدوات المالية المشتقة ومعالجة مشكلاتها ومخاطرها .
- ٢- محاولة تقديم معيار لمراجعة الأدوات المالية المشتقة المتنوعة .
- ٣- تطوير استخدام النماذج الكمية لتمكين المراجعين من قياس مخاطر الأدوات المالية المشتقة

٤- تدعيم التعامل بالأدوات المالية المشتقة في سوق الأوراق المالية المصرية بدعم وينشط حركة التعامل في سوق الأوراق المالية المصرية بما ينعكس إيجابياً على تنمية

وسيتم استعراض بعض الدراسات السابقة التي تغطي مجالات هذا البحث بأبعاده المختلفة كما يلي :-

١- دراسة د. أحمد صلاح عطية (١٩٩٨)

في عام ١٩٩٨ قدم د. أحمد صلاح عطية إطاراً لمراجعة عمليات المشتقات المالية لكي تمارس المراجعة دورها المأمول في الحفاظ على ثروات المجتمع من خلال ضمان بذل العناية المهنية الواجبة في مراجعة تلك العمليات ودق جرس الإنذار في حالة وجود أي مؤشرات تنذر بحدوث تجاوزات عن الأهداف المنشودة من الدخول فيها .

ويرى الباحث بصدد هذه الدراسة أنه بالرغم من تقديمها لإطار لمراجعة أنشطة المشتقات إلا أنه يجب ربط هذا الإطار بتقديم إطار محاسبي يعالج قضايا المحاسبة بشكل عام التي تواجه الشركات عند المحاسبة عن هذه الأدوات المشتقة ، وأن يكون هذا الإطار المحاسبي هو الركيزة الأساسية التي يبني عليها إطار المراجعة عن أنشطة الأدوات المالية المشتقة .

٢- دراسة د. عبد العزيز السيد مصطفى (١٩٩٨)

في عام ١٩٩٨ قدمت دراسة أيضاً تتناول دور مراجع الحسابات الخارجي تجاه المشاكل المحاسبية الناتجة عن التعامل في المشتقات المالية ، حيث ركزت الدراسة على مناقشة

خصائص المشتقات والاستراتيجيات التي تحكم التعامل معها واستخدام ذلك في توضيح دور مراجع الحسابات الخارجي في هذا الصدد .
ويرى الباحث بصدد هذه الدراسة أنها تميزت عن غيرها من الدراسات بمحاولة الربط بين قضايا المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة (قضايا القياس والاعتراف والإفصاح) والكيفية التي يتناول بها هذه القضايا ولكن من منظور المراجعة .

٣- دراسة Hyun Song Shin (2004)

وضح الكاتب كيفية تزويد المراجعين والمحاسبين بمعايير المراجعة الحالية والشاملة والتي تغطي أنشطة المشتقات المالية وتعرض الكاتب إلى تعريفات المشتقات ومشاكل مراجعتها وخطط المراجعة المستقبلية والحالية واختبارات المراجعة اللازمة التي تشكل وجهة النظر الصادقة والعادلة في حسابات المنشأة وذلك في ضوء الاسترشاد بالمعايير المحاسبية خاصة المعيار الدولي رقم ٢٩ الصادر عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة والمعايير رقم ١٣٣ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي وغيرهم من المعايير .
وقد ركز الكاتب على أساليب وتقنيات ومهارات المراجعة للأدوات المالية المشتقة موضحا كيفية مساعدة المعايير المحاسبية في مراجعة المشتقات المالية لأغراض تغطية المخاطر وأيضا الرقابة عليها واستخدام اختبارات المراجعة اللازمة لمراجعة مخاطر الائتمان مع الاسترشاد في ذلك بالمعيار رقم ٢٩ وقد أهتم الكاتب بالإجابة على الأسئلة الآتية :-
١- كيف يمكن صياغة وجهة النظر العادلة والصادقة فيما يتعلق بحسابات المنشأة حول المشتقات المالية ؟
٢- ماهي الاختبارات اللازمة والتي تشكل وجهة النظر الصادقة والعادلة عند مراجعة المشتقات المالية ؟
٣- ماهو كم المعايير المحاسبية المؤثرة على تطبيقات إدارة المخاطر ؟

٤- دراسة د. السيد العنقا (٢٠٠٢)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تطوير إطار لاختبارات المراجعة في ضوء الاهتمامات والآثار المتوقعة للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الاختبارات تم تعيينها في ضوء معيارين أساسيين هما :-
١- إهتمامات ومتطلبات المعيار رقم ١٣٣ ومخاطر التعامل في المشتقات المالية ولقد أرتبط بهذا المعيار الاختبارات المستخدمة في هذه الدراسة وهي اختبارات التحوط واختبارات ملاءمة إدارة الخطر .
٢- متطلبات أداء عملية مراجعة المشتقات ذاتها ويرتبط بهذا المعيار ثلاثة اختبارات هي اختبارات الالتزام بنظم الرقابة على المشتقات والاختبارات الأساسية للمشتقات بالإضافة إلى اختبار مستوى خطر المراجعة .

٥- دراسة P.L. Joshi

تتمثل بعض نتائج دراسة حول لجان المراجعة في الشركات المدرجة في بورصة مملكة البحرين، تمت هذه الدراسة في جامعة البحرين بأشراف الدكتور P.L. Joshi فيما يلي :-

- ١) توجد لجان المراجعة في ٦٠% من الشركات.
- ٢) بين الشركات التي بها لجان مراجعة ١٠% لا يوجد بها قانون/ او نظام للمراجعة
- ٣) Audit Charter أعضاء لجان التدقيق مستقلين في ٦% فقط من الشركات المذكورة وفي ٦% أخرى تكون اللجان من مدراء تنفيذيين.
- ٤) لجان التدقيق ترفع تقاريرها إلى المساهمين في ٤١% من الشركات.
- ٥) لا تراجع لجان المراجعة التقرير المالي في ١٧% من الحالات

ثانيا : مخاطر الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط

- وقد عرفت الأدوات المالية في ضوء المعيار المحاسبي ٣٩ بأنها:-
- عقد يفرض على أحد الطرفين للالتزام تعاقديا بتقديم مبلغ نقدي أو أداة مالية لمنشأة أخرى أو مبادلة أدوات مالية مع الطرف الثاني بشروط مقبولة . ويمنح الطرف الثاني حقا تعاقديا في أن يتسلم نقدية أو أداة مالية أخرى من الطرف الأول أو يبادل أدوات مالية أخرى من الطرف الأول أو يبادل أدوات مالية أخرى مع الطرف الأول بشروط مقبولة .
- ١- خصائص الأدوات المالية المشتقة
- وقد عرفت المشتقات بأنها جزء من الأدوات المالية وتتميز بما يلي :-
- ١- تتغير قيمتها نتيجة تغيرات الأسعار مثل سعر صرف العملة الأجنبية أو أسعار الفائدة أو أسعار الأوراق المالية أو سعر سلعة .
 - ٢- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي .
 - ٣- تشتق قيمة العقود المالية من الأسعار المالية للأصول المالية محل التعاقد مثل سعر السلعة أو سعر الفائدة الحالي أو الورقة المالية أو سعر صرف عملة أجنبية .
 - ٤- لا تتطلب العقود المالية في الغالب استثمارات مبدئية .
 - ٥- تستخدم هذه العقود لتغطية مخاطر التغيرات المتوقعة في أسعار تلك الأصول
 - ٦- يمكن عن طريق هذه العقود تحديد وتثبيت سعر السلعة أو سعر صرف العملة الأجنبية أو سعر الفائدة أو الورقة المالية موضوع التعاقد في الوقت الحالي لتسليمها أو تبادلها بهذا السعر في المستقبل .

٢- أنواع الأدوات المالية المشتقة

يمكن تصنيف الأدوات المالية المشتقة التي ظهرت في السنوات الأخيرة تستخدم بصفة أساسية في أنشطة التحوط بجانب استخدامها في كثير من الأحيان للاستثمار بهدف الاستفادة من تقلبات السوق في تحقيق الأرباح كما يلي :-

أ- العقود الآجلة :- Forward Contracts

هو عقد بين طرفين أساسيين إما لبيع أصل معين بسعر محدد بتاريخ معين في المستقبل وتستهمل البنوك والمستثمرين العقود الآجلة لتجنب التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف في مجال الاستثمارات الدولية وتدفقات الإيرادات والالتزامات المستقبلية.

ب- العقود المستقبلية:- Futur Contracts

هي عقود تتيح لأحد أطراف شراء / بيع أصل معين إلى طرف آخر بسعر محدد متفق عليه مسبقاً يسمى بالسعر المستقبلي على أن يتم التسليم أو تنفيذ الاتفاق في تاريخ استحقاق العقد.

ج- عمليات إعادة الشراء: Repurchase Operations

هي الاتفاق بين طرفين على بيع كمية معينة من الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية مع تعهد البائع بإعادة هذه الأوراق بعد فترة محددة بسعر أعلى من سعر يتفق عليه وعلى العكس من ذلك قد يتم الاتفاق بين طرفين على شراء المقرض كمية معينة من السندات على أن يلتزم بإعادة بيعها للمقرضين بعد فترة معينة بسعر أعلى من سعر الشراء.

د- عقود المبادلة: Swap Contracts

هي التزام تعاقدية بين طرفين يضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو عمل معين مقابل تدفق أو أصل آخر بالسعر الحالي وبموجب شروط يتفق عليها عند العقد على أن يتم تبادل الأصول في تاريخ لاحق.

هـ- عقود الخيارات (الاختبارات) Option Contracts

هي عقود بحق بموجبها تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية ما بيعاً أو شراءً لتدر معين من أصل مالي في تاريخ لاحق وبسعر محدد وقت التعاقد وذلك نظير دفع علاوة للبائع عند تحرير العقد وهذه العلاوة غير قابلة للرد سواء تم تنفيذ العقد .

و- أدوات أخرى في إطار المشتقات:-

١- عقود الحد الأقصى (السقف) Cap

٢- عقد الحد الأدنى (القاعدة أو الأرضية) Floor

٣- السقف والقاعدة Collar

٣- استخدامات الأدوات المالية المشتقة

ومن حيث استخداماتها تستخدم الأدوات المالية المشتقة في مجالين أساسيين هما :

أ - المضاربة :

ولذلك عن طريق استغلال التقلبات السوقية المتوقعة في الأسعار ومعدلات الصرف والفائدة والتأثير المرتبط بذلك على بعض الأصول أو الالتزامات بما يسمح بتحقيق مكاسب نتيجة حدوث زيادات سعرية في قيمة عقود المشتقات المرتبطة بتلك الأصول أو الالتزامات .

ب- التحوط

وفيه تستخدم المشتقات لحماية الاستثمارات من مخاطر للتغيرات في الأسعار أو معدلات الصرف أو الفائدة وهي بذلك تساعد المنشآت في إدارة مخاطرها المالية بشكل يسهم بفعالية في خفض مخاطر أي تغيرات مستقبلية في قيمة الأصول المرتبطة بها عن طريق نقل عبء هذه المخاطر من طرف يتعرض لها ولكن لا يرغب في تحملها (مشتري العقد) إلى طرف آخر لا يتعرض لها ولكن يرغب في تحملها (بائع العقد) وذلك مقابل تكلفة معينة تمثل تكلفة العقد ذاته

٤- استخدام الأدوات المالية المشتقة لإدارة المخاطر:-

واستخدام المشتقات كأدوات لإدارة المخاطر تعني استبدال أحد المخاطر القائمة بمخاطر جديدة تكون أقل تكلفة وأكثر مرونة لتمكن المؤسسات من تحقيق أرباح أو تجنب الخسائر أي

تعديل مستوى الخطر الفعلي إلى مستوى الخطر المرغوب أما استخدام المشتقات كأدوات للتحوط من المخاطر فإنه يعني تخفيض العرض لنوع معين من أنواع المخاطر مقابل التخلي عن بعض الفرص لتحقيق الربح .

إدخال المشتقات إلى الأسواق المالية:-

وهناك وجهتي نظر متنافسين بشأن إدخال المشتقات إلى الأسواق المالية ترى وجهة النظر الأولى أن المشتقات تمثل استجابة إلى التغير في القوانين الضريبية والتنظيم الضريبي ووجهة النظر الثانية ترى بان المشتقات تجعل السوق أكثر اكتمالاً بزيادة فرص المساهمة في اقتسام الخطر بين المستثمرين JORION, 1997 ولقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن رد الخطر يعتبر العامل الأساسي المسئول عن إدخال المشتقات إلى الأسواق في حالات قليلة .FINNERTY , 1998

أما فيما يتعلق بمخاطر استخدام المشتقات فإن الجدل ما زال محتدماً حول طبيعة تلك الأخطار وتصنيفاتها وتأثيراتها والضوابط التي تحد منها ولم يقف الجدل عن النظري إذ أتاحت دراسات تطبيقية كثيرة وجهات نظر متباينة بخصوص استخدام المشتقات فقد تضمنت دراسة Bodnar Gebhardt إلى ارتفاع نسبة الشركات ينصب تغطية الخطر التعلق ببود قائمة المركز المالي والالتزامات الطارئة والصفقات المتوقعة إلى ارتفاع نسبة استخدام المشتقات في السوق الألمانية وتشابه أنماط التحوط عبر مجموعات الحجم والصناعة مع مثيلاتها في الولايات المتحدة وان هناك اختلافات فيما بين ألمانيا والولايات المتحدة فيما يتعلق بهدف التحوط واختيار المنشآت للأدوات المشتقة .

وفي دراسة bodnar عن المنشآت غير المالية في الولايات المتحدة أشارت إلى أن ٥٠% من المنشآت تستخدم المشتقات وان الشركات الكبيرة أكثر استخداماً للمشتقات من الشركات الصغيرة وان مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الفائدة هي الأسباب التي تقف وراء استخدام المشتقات .

وفي دراسة hardwick& adams عن شركات التأمين الإنجليزية استهدفت دراسة محددات استخدام المشتقات توصلت إلى أن هناك ارتباط إيجابي بين استخدام المشتقات واعاجة التأمين وفي دراسة roulstane على كبريات الشركات الأمريكية ثم التوصل إلى أن ٩٢%/ من تلك الشركات تفتني الأدوات المشتقة وان كل الشركات تفتني المشتقات لأغراض التحوط وان ١٢% من الشركات تفتني المشتقات لأغراض المناجزة وان ٢٤% من الشركات تستخدم أسلوب التغطية الطبيعي .

كما أن دراسة prevost& et al, على عينة من الشركات النيوزيلندية توصلت إلى أن ٦٧,١% من الشركات تستخدم المشتقات زان الشركات من جميع الأحجام في نيوزيلندا تعتبر مستخدم منشط للمشتقات كما أن هناك زيادة جوهرية في نسبة الشركات الصغيرة التي تحتني بالأدوات خارج الميزانية.

ومن التوجهات الجديدة حالياً استخدام الادوات المشتقة في تمهيد الدخل إذ انه في دراسة على عينة من ٥٠٠ شركة أمريكية عن السنوات ١٩٩٤-١٩٩٦ خلال التطبيق الأولى للمعيار الأمريكي أشارت الدراسة إلى استخدام المديرية للمشتقات المالية في تمهيد الدخل من خلال تسوية التقلبات في التدفقات النقدية والاستحقاقات المالية .

٥- التحوط بين المفهوم والمجالات :-

وفي هذا المجال يرى (stewart, john) : أن التحوط هو:-
أداة تستخدم في نقل مخاطر السعر أو أسعار الصرف أو معدلات الفائدة عن هؤلاء الراغبين في تجنبها إلى هؤلاء الراغبين في تحملها.
وأخيراً ترى اللجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC, IAS no.) أن التحوط يقوم على أساس عقد اتفاقية حماية أو أكثر لمقابلة التغيير في القيمة العادلة أو جزء منها، أو مقابلة التغيرات في التدفقات النقدية للبند المراد حمايته.

إلا أنه يمكن استنتاج الإطار العام للتحوط والتي تمثل في الآتي:-

- ١- هناك عناصر أصول والتزامات يمكن أن تتأثر بتغيرات الأسعار أو معدلات الفائدة.
- ٢- أن هناك خسارة محتملة الحدوث لأحد تلك العناصر حال تعرضها لمخاطر التغيرات في الأسعار أو معدلات الفائدة.
- ٣- أن الدخول في عملية التحوط ما هو إلا وسيلة لتلاقي حدوث هذه الخسارة أو على الأقل لتدنيته.

أ- نشاط التحوط :-

- يتكون نشاط التحوط من مكونين أساسيين هما : العنصر أو المركز المتحوط له Hedged Item Or Hedged Position وهو عبارة عن:-
" أصل والتزام يتم حمايته من المخاطر التمويلية والاستثمارية " مثل:-
١- الأصول المملوكة بما فيها الأوراق المالية والبضاعة.
٢- الالتزامات القائمة مثل القروض بعملات أجنبية.
٣- التعاقدات التجارية لشراء أو بيع بنود معينة كالبضاعة أو الأوراق المالية.
٤- العمليات المتوقع إتمامها مستقبلاً لعمليات الشراء والبيع المستقبلية.

ب- أداة التحوط Hedge Instrument :-

وهي الأداة المستخدمة في نشاط التحوط بهدف الحد من المخاطر المحتملة وتختلف باختلاف العنصر المتحوط له ونوع الخطر التي ترغب للوحدة التحوط له.
ويجب أن تكون هناك علاقة ارتباط بين التغيرات التي تحدث في قيمة أداة التحوط والتغيرات العكسية التي تحدث في قيمة العنصر المتحوط له وتعتبر هذه العلاقة أحد القواعد الأساسية التي تقاس على أساسها كفاءة أنشطة التحوط بالإضافة إلى أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية بشكل مباشر في تقدير كافة المخاطر والمنافع الناتجة عن ممارسات أنشطة التحوط (AAA, ..) .

ج- أساليب التحوط:-

▪ أسلوب التحوط الطبيعي:-

ويعتبر أسلوب التحوط الطبيعي من الأساليب ذات الكفاءة والفعالية في تغطية التعرض للخطر التشغيلي ويتطلب نجاحه ما يلي:-

- ١- أن يبدأ التخطيط بتطبيق هذا الأسلوب مبكراً مع بدء اتجاه الوحدة ممارسة نشاطها خاصة على نطاق دولي.
- ٢- قيام الوحدات الاقتصادية بدراسة علاقات الارتباط بين العملات المختلفة المنتظر من تتم بها التدفقات النقدية وطبيعة هذا الارتباط (إيجابي/ سلبي) ومراجعة هذه العلاقة بصفة مستمرة.
- * وبالرغم من المزايا التي يحققها هذا النوع إلا أنه يوجد إليه الانتقادات التالية:-
- ١- يقتصر هذا الأسلوب على تغطية مخاطر الاستثمار غير المنتظمة.
- ٢- أن طبيعة سياسات التحوط الطبيعي سياسات استراتيجية طويلة الأجل وليست سياسات تكتيكية.

■ أسلوب التحوط المالي:-

وفيه يتم الدخول في صفقات مالية تستخدم أرباحها في تعويض الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف والتي تستطيع الوحدة بمقتضاها إما أن تحول مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة إلى جهات متخصصة تكون قادرة على التنبؤ بتقلبات السوق بشكل دقيق وتحمل خسائرها أو أن تحقق من هذه الأدوات أرباح تعوض خسائر تقلبات أسعار الصرف أو أسعار الفائدة.

ويستخدم هذا الأسلوب في كثير من الوحدات الاقتصادية للمزايا التالية:-

- ١- يتسم بالشمولية في تجنب المخاطر الاستثمارية التي يمكن أن تواجهها تلك الوحدات.
- ٢- يتلقى عيوب أسلوب التحوط الطبيعي.

د- مجالات التحوط:- (Iasc, Ias No)

تستخدم الأدوات المالية لأغراض التحوط في الحالات الآتية:-

- ١- التغيير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المعترف بها.
- ٢- التغيير في التدفقات النقدية للأصول أو الالتزامات المعترف بها.
- ٣- صافي الاستثمار في الكيان الأجنبي على النحو الوارد في المعيار رقم (٢٣) بعنوان:- " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية "

ثالثاً : إدارة المخاطر المالية وأنواعها

تعرف المخاطر بأنها ظرف أو وضع في العالم الحقيقي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس وبشكل أكثر تحديداً يقصد بالمخاطرة حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المأمولة .

وتواجه المنشأة ثلاثة أنواع من المخاطر وهي:-

- المخاطر الاستراتيجية:- وهو الخطر الذي ينتج عن التحولات في البيئة الاقتصادية والسياسية وهذا الخطر يصعب الاحتماء به.
- مخاطر الأعمال :- وهو الخطر الذي يمت بصلة إلى سوق المنتج الذي تعمل فيه المنشأة ويتضمن المخترعات التكنولوجية وتصميم المنتجات والتسويق والمدخلات.
- المخاطر المالية:- وهو الذي يتعلق بالخسائر في الأسواق المالية وينتج هذا الخطر عن

التحركات في المتغيرات المالية الأساسية مثل سعر الفائدة وسعر الصرف وسعر السلعة سعر السهم .

كما أن إدارة المخاطر تنأتي من خلال السياسات المالية وكلما زادت دقة السياسات المالية كلما كانت سياسة إدارة الخطر ذات تأثير على قيمة .

والمخاطر يمكن إدارتها والتحكم فيها من خلال ثلاث طرق هي:-

١- تنويع محفظة الاستثمارات وهذا لا يحمي المستثمر من مخاطر السوق أو التضخم.

٢- التحكم في المخاطر من خلال الاستثمار طويل الأجل.

٣- انتهاز مزايا الفرص المتاحة قبل أن تكون معلومة للآخرين.

وكإطار فإن إدارة الخطر هي ممارسة مستوى الخطر المعلوم الذي ترغب المنشأة عن طريق تشخيص مستوى الخطر الحالي الذي تواجهه المنشأة واستخدام المشتقات والأدوات المالية الأخرى في تعديل مستوى الخطر الفعلي إلى مستوى الخطر المرغوب أي أن إطار دارة المخاطر يتضمن كل من:-

١- تشخيص المخاطر

٢- قياس حجم تلك المخاطر

٣- تحديد المستوى المرغوب من المخاطر

٤- تصميم أدوات التعامل مع المخاطر.

ويشير الباحث إلى أن هناك مفهومين لإدارة المخاطر:-

الأول:- التحوط من المخاطر بمعنى اتخاذ إجراءات ملائمة لتخفيض مستوى الخطر.

الثاني:- التحكم في المخاطر عن طريق تعديل أو تسوية مستوى الخطر بدلا من تخفيضه بمعنى تخفيض الخطر عندما يرغب البعض في تخفيضه وزيادة الخطر عندما يرغب البعض في زيادة .

وإدارة المخاطر تخفيض من احتمال مواجهة الشركة لمحنة مالية ويتم هذا التخفيض عن طريق تخفيض التباين في قيمة المنشأة كما أن إدارة للخطر تخفيض التكاليف المتوقعة للمنشأة وتلك التكاليف ربما تقود إلى أزمة مالية لو أن المنشأة تعرضت لها.

تعرض منشآت الأعمال لأربعة أنواع رئيسية من للمخاطر المالية هي:

١- مخاطر سعر الفائدة

٢- مخاطر سعر الصرف

٣- مخاطر حقوق الملكية أي التقلب في أسعار الأسهم

٤- مخاطر أسعار السلع.

أ- أسس إدارة المخاطر المالية و مشاكل التقرير الداخلي

إن الغرض الاساسي من إدارة المخاطر المالية هو تخفيض مخاطر الخسارة الناتجة عن التحركات غير المتوقعة في أسعار صرف العملات أو السلع أو حقوق الملكية ويعرف التعرض لهذه التغيرات في الاسعار بأنها مخاطر السوق market risk .

وحيث أن المتعاملين في السوق يميلون لتجنب المخاطرة فهناك العديد ممن لديهم الاستعداد للتضحية ببعض الأرباح المستهدفة في سبيل تجنب خطر تحركات الأسعار، وقد تجاوب الوسطاء الماليون وصانعو السوق بإيجاد منتجات مالية جديدة التي تتيح للمشاركين في السوق تحويل مخاطر السوق غير المتوقعة إلى شخص آخر وهو الطرف المقابل Counterparty ولمخاطر السوق عدة أبعاد منها :-

▪ مخاطر السيولة Liquidity Risk

حيث لا يمكن التعامل بحرية كاملة في كل أدوات إدارة المخاطر المالية فهناك الأسواق قليلة السيولة مثل أسواق العقارات وأسواق أسهم وأسواق اسهم ملكية رأس المال الصغيرة.

▪ مخاطر الائتمان Credit Risk

فهى حالة تعرض الإدارة المؤقت إلى مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية مثل حالة فشل تنفيذ الاتفاق المؤقت لتبادل فرنكات فرنسية بالليراين الإيطالية في الموعد المنق عليه.

▪ المخاطر التنظيمية Regulatory Risk

فيقصد بها حالة منع القانون استخدام أحد الأدوات المالية في الغرض المقصود وعلى سبيل المثال لا تسمح بورصة كوالالمبور باستخدام المبيعات قصيرة الأجل من أجل تغطية مخاطر أسعار حقوق الملكية.

▪ مخاطر الضريبة Tax Risk

فهى احتمال ألا تفي حصيلة معاملات التغطية للوفاء بمتطلبات الضريبة مثل معالجة الخسائر والمكاسب الرأسمالية للعمليات الخارجية حيث تكون المعالجة الأفضل في الدخل العادي.

▪ مخاطر المحاسبة Account Risk

فتحدث عندما لا تتم المحاسبة عن تغطية جزء من المعاملات الواجب تغطيتها مثل حالة معالجة أرباح تغطية التعهد بالشراء باعتبارها إيرادات أخرى بدلا من خصمها من تكلفة الشراء.

▪ مخاطر سعر الصرف الأجنبي Foreign Exchange Risk

تشير مخاطر سعر الصرف الأجنبي إلى المخاطر المتعلقة بالتغيرات في سعر صرف العملات الوطنية ويعرف المعيار الأمريكي ٥٢ معاملة النقد الأجنبي بأنها تلك التي تتطلب أداء عملات أجنبية وقد تكون المعاملة بعملة ما ولكن تقاس وتقيّد بعملة أخرى . وتتمازى مبادئ إدارة المخاطر والمعالجات المحاسبية لسعر الصرف الأجنبي مع مخاطر سعر الفائدة وأسعار حقوق الملكية .

مخاطر أسعار الفائدة

كيفية إدارة مخاطر أسعار الفائدة على المدى الزمني حيث ان مفهوم المدى الزمني يرتبط بسعر الفائدة السوقي، ويعني بالمدى الزمني متوسط أجل الاستحقاق المرجح للحصول على كل

التدفقات النقدية من أداة علماً ان المدى الزمني بالنسبة الى السندات ذات الكوبونات يكون أقل من أجل الاستحقاق".
بالإضافة الى ان "المدى الزمني يراعي إمكانية إعادة استثمار العوائد التي يحصل عليها قبل الاستحقاق"، لافتاً الى انه "يمكن تفادي آثار تقلبات أسعار الفائدة من خلال الاستثمار في سندات".

ب- الأسس التي تقوم عليها إدارة المخاطر المالية :
إدارة المخاطر المالية (إدارة التعرض للمخاطر المالية Exposure) تقوم على عدة أسس

هي :-

- ١- تساعد إدارة المخاطر المالية على استقرار التدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة وتساعد التدفقات النقدية المستقرة على تخفيض مفاجآت العوائد .
- ٢- تعمل التدفقات النقدية المستقرة على تدنية مخاطر التوقف عن سداد الديون والإفلاس أو مخاطر عدم كفاية العوائد لتغطية مدفوعات الديون المتعاقد عليها .
- ٣- تسيد إدارة المخاطر بالإضافة الى تسهيل تخطيط الاستثمارات المالية طويلة الأجل - المنشآت على التركيز على مخاطر أعمالها الأصلية .
- ٤- يحقق المقرضون والعاملون مزايا من إدارة المخاطر المالية وعادة ما يكون للمقرضين مخاطر أقل من تلك التي يتعرض لها حملة الأسهم فإدارة المخاطر تساعد على الاتساق مع مصالح حملة الأسهم والسندات .

ج- الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة ونشطة التحوط:-

- ترتبط بشكل محكم قضايا المحاسبة عن المشتقات بقضية كم المعلومات عن استخدامات المنشأة للمشتقات الذي ينبغي الإفصاح عنها في التقارير الدورية والشكل الذي تتطلبه البورصة . ويهدف المراجعون نحو الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة ونشطة التحوط إلى :
- ١- إتاحة معلومات لتصيين فهم أهمية الأدوات المالية (داخل الميزانية وخارجها) لمركز المنشأة وادائها وتدققها النقدية والمساعدة في تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية.
 - ٢- إتاحة معلومات محددة حول عمليات وأرصدة مالية معينة وتشجيع المنشآت على إتاحة معلومات عن مدى استخدام الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها والهدف من اقتنائها.
 - ٣- إتاحة معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية المعترف بها وغير المعترف بها في الميزانية مثل مخاطر السعر ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة أو مخاطر التدفق.
 - ٤- والإفصاح عن المشتقات ونشطة التحوط يتضمن المعلومات الخاصة بتصنيف المشتقات المالية ونشطة التحوط التي تمارسها المنشآت وهي معلومات تصف الخصائص التي لا يمكن الحصول عليها من القيم المدرجة في

الميزانية أن وجدت وهناك نوعين من الإفصاح في هذا الصدد وهما الإفصاح الكمي والإفصاح الوصفي.

وبخصوص الإفصاح عن المعلومات الكمية فإن المنشآت تصفح عن:-

- ١- معلومات جدولية عن القيم السوقية للمشتقات والحدود التعاقدية عند انتهاء العقد.
- ٢- تحليل الحسابية للخسائر المتوقعة.
- ٣- معلومات عن القيمة في ظل الخطر Risk-at-value

وقواعد البورصة الأمريكية تتطلب من الشركات أن تقصص عن المعلومات الكمية عن تعرضها للمخاطر والنتيجة عن المشتقات والأصول الأساسية وان الإفصاح الكمي سوف يساعد المستثمر بشكل افضل لفهم التعرض للخطر أما مجلس معايير المحاسبة الأمريكي فإنه يشجع ولا يتطلب الإفصاح عن المعلومات الكمية المرتبطة بالقيمة في ظل الخطر للأدوات المالية المشتقة.

أما بخصوص الإفصاح عن المعلومات الوصفية فإن المنشأة ينبغي عليها:-

- ١- الإفصاح عن الهدف تم حيازة واستخدام الأدوات المشتقة.
- ٢- الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها المنشأة والإفصاح عن البنود والمراد حمايتها.
- ٣- الإفصاح عن السياسات الإدارية تجاه التعامل مع المشتقات والتحوط من المخاطر.
- ٤- الإفصاح عن الأساليب والافتراضات المطبقة عند تقدير لقيمة العادلة.
- ٥- الإفصاح عن المخاطر الضمنية.

وبالرغم من الجدل حول أنواع الإفصاح الكمي والوصفي فإن المعايير المحاسبية لا تتطلب شكلاً محدداً للمعلومات المطلوب الإفصاح عنها أو موقعاً معيناً لها في القوائم المالية بالنسبة للأدوات المشتقة المعترف بها داخل القوائم بل أن هناك عدم اتفاق حول أنواع الإفصاح التي لها جدوى ولها إعلامية وقل تكلفة عند التطبيق.

وبالنظر إلى كل من المعيار الأمريكي والمعيار الدولي فإن كل منهما يلزم المنشأة التي تقتني أو تصدر أدوات احتماء (مشتقة أو غير مشتقة) أن تقوم بعمل افصاحات محددة عن أنشطة الاحتماء من المخاطر ويمكن القول بتطابق متطلبات الإفصاح في كل من المعيارين فيما يتعلق ب:-

- أهداف اقتناء أو الاحتفاظ بأدوات الاحتماء
- الاستراتيجيات التي وضعت لتحقيق هذه الأهداف
- الفصل بين الأدوات المخصصة للاحتماء عن المخصصة لأغراض أخرى
- الإفصاح بطريقة واضحة عن الأدوات المخصصة للاحتماء من مخاطر القيمة العادلة ومخاطر التدفقات النقدية مخاطر كل نوع من الأنواع الثلاثة المشار إليها ووصف للبنود والعمليات التي تم الاحتماء ضد مخاطرها.

د- دور ومسئوليات المراجع الخارجي من قضية الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة :

بعد سقوط شركة انرون حدثت أزمة ثقة بين شركات المحاسبة الدولية والمستثمرين حيث أخفى المحاسب القانوني خسائر بما يعادل ٢، ١ مليار دولار لإحدى كبريات شركات

الطاقة في العالم وحيث كانت ارثر اندرسون هي المحاسب القانوني لشركة انرون وجاء انهيارها مؤخراً ليثير عدة تساؤلات ويضع علامات استفهام حول دور بعض شركات المحاسبة الكبرى في هذا الانهيار

و نظراً لان شركة انرون لها ضخامتها سواء في الحجم او في تشعب أعمالها حيث قدرت موجودات الشركة ومؤسساتها التابعة بقيمة ٨، ٤٩ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠١م مما جعل هذا الانهيار يحدث دويماً في الأوساط الاقتصادية خاصة وان شركات المحاسبة الكبرى تقوم بتدقيق حوالي ٧٦% من مجموع الشركات المدرجة على الأسواق العالمية والمالية وكانت شركة انرون في بدايتها شركة تقليدية ثم تحولت في اقل من ١٥ عاماً إلى إحدى أكثر الشركات تحديداً في مجال تداول منتجات الطاقة حتى أشارت بعض التوقعات إلى نمو الشركة بنسبة ٢٠% سنوياً على الأقل بعد ارتفاع إيراداتها بين العامين ١٩٩٩م و ٢٠٠٠م بقيمة ٨٠ مليار دولار إلى ١٠١ مليار دولار، وجاء هذا الانهيار بعد إعلان انرون أن أرباحها كانت مضخمة بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار وأنها قامت بشطب مبلغ ١،٠٢ مليار دولار من ميزانياتها لإنهاء عملياتها خارج الميزانية مع وحدة استثمارية أسسها المدير المالي في الشركة ومن الضروري هنا النظر إلى الحقائق الأتية عن الشركات الكبرى في المجال المحاسبي من هذه الحقائق ما يلي:

- ١- قامت الشركات الأجنبية الكبرى بتدقيق حوالي ٧٦% من مجموع الشركات المدرجة على الأسواق المالية العالمية.
 - ٢- معظم هذه الشركات توسعت من مجرد شركات منققة للحسابات إلى شركات تقدم استشارات حول قطاعات معينة أو استشارات لعملية اندماجات وتملك مما وفر لها إيرادات مرتفعة أو عمولات لكبار المسؤولين فيها.
 - ٣- وصلت إيرادات الشركات الكبرى بحدود ٢١ مليار دولار خلال العام الماضي ومنخفضة عن حجم إيرادات بلغت ٢٦ مليار دولار في العام الذي سبقه.
 - ٤- معظم هذه الشركات توسعت عالمياً من خلال دخولها في شركات مع مؤسسات محلية داخل تلك الدول.
 - ٥- شركة كي، بي، ام، جي للاستثمارات هي الوحيدة من الشركات الكبيرة التي طرحت أسهمها للعلامة في العام الماضي وعليها إيجاد اسم آخر لتفريقها عن الشركة الام «كي، بي، ام، جي» المحاسبية.
 - ٦- قامت بقية الشركات الخمس بفصل أعمال الاستشارات عن المحاسبة.
- وقد أشارت مجلة الاقتصاد والأعمال في عددها الصادر في مارس ٢٠٠٢م إلى أنه مع سقوط انرون ظهرت أزمة ثقة علمية بصحة القيود المحاسبية في الشركات الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة وكانت أكثر الشركات المستهدفة تلك التي تمارس سياسات محاسبية مبتكرة أو غير مطابقة تماماً للمبادئ المحاسبية الأمريكية «USGAAP» حيث إن قدرة انرون على إخفاء خسائرها المتركمة لسنوات عدة هزت الأوساط المالية الأمريكية واثارت شكوك المستثمرين بالنسبة لمختلف الشركات التي تستخدم أساليب محاسبية مبتكرة لإخفاء للديون والخسائر أو تضخيم الأرباح كما طرحت هذه للشكوك تساؤلات حول مدى فاعلية نظام الإفصاح الأمريكي الذي كان يعتبر قبل سقوط انرون أفضل نظام في العالم وأكثر شفافية فجاء هذا الانهيار لانرون ليحدث أزمة ثقة حول مدى صحة القيود المحاسبية التي تقوم بها الشركات المحاسبية الكبرى .

ولقد أدى سقوط شركة انرون إلى إثارة كثير من التساؤلات منها كيف استطاعت الشركة إخفاء خسائر والتزامات تقدر بمبالغ طائلة والاستمرار في إظهار نتائج خاطئة منذ عام 1997م رغم أن الشركة التي تقوم بتدقيق حساباتها هي إحدى شركات التدقيق الخمس الكبرى في العالم وهي آرثر اندرسون والتي اعترفت بأنها أخطأت في تقييم خسائر إحدى الوحدات ذات الأغراض المحددة التي تشكل خسائرها نحو 20% من أصل مجموع الخسارة البالغة 1.02 مليار دولار التي أعلنتها انرون في أكتوبر الماضي أما باقي الخسارة وهي تشكل نسبة 80% فإن آرثر اندرسون تعتقد أن انرون قد أخفت معلومات حول عمليات الوحدة الثانية التي شكلت هذه النسبة ولقد وقعت انرون كما يرى بعض المحللين الاقتصاديين في عدة أخطاء منها:

- 1 - قامت بالتحويلات في نفيديتها لميزانيتها المجمعة حيث لم تتضمن أرقام بعض هذه الوحدات والشراكات التي كانت تسجل خسائر كبيرة والتي كان ينبغي جمع أرقام البعض منها على الأقل مع أرقام الشركة.
- 2 - كانت انرون تتداول بعقود طويلة الأجل لمنتجات الطاقة تبلغ مدتها 10 سنوات أو أكثر إلى جانب أدوات مالية أجلة لمنتجات جديدة غالباً لا يكون لها سعر محدد في السوق وكانت تحتسب قيمتها بطريقتها الخاصة مما يفسح المجال أمام تحديد الأرباح والخسائر الفورية وتبديلها وبالتالي التلاعب بها.
- 3 - بعض المحللين عزا انهيار شركة انرون إلى نظام تقييم الاستثمارات حسب سعر السوق حيث أن هناك مجالاً واسعاً لاحتساب سعر السوق خصوصاً في مجال الأدوات المشتقة غير المدرجة في الأسواق النظامية والتي كانت تشكل جزءاً مهماً من عمليات التداول لدى الشركة.

مما تقدم يتضح مدى الأخطاء التي تقع فيها شركات المحاسبة الدولية على الرغم من سيطرتها على 50% من سوق المهنة ومدى تأثير هذه الأخطاء على الشركات الكبرى وتسببها في انهيارها كما حدث مع شركة انرون.

وقد ترتب على انهيار شركة انرون ذلك بعض التداعيات قد يكون من المفيد أن نورد بعضها فيما يلي :-

- (1) إقرار قانون تمويل الحملات الانتخابية بعد 7 سنوات من مناقشة التقرير العالمي للفساد لسنة 2003 Global Corruption Report
- (2) إقرار قانون مكافحة الفساد في الشركات (Corporate Corruption Reform Act) ويعرف أيضاً Surbanes Oxley Act 20 ويعرضه إلي السجن 10 سنوات والتي غرامة قد تصل إلى مليون دولار إذا صادقاً بعرفه على تقارير مالية غير صحيحة، أما إذا اقترنت هذه المصادقة بسوء نية مسبقة فترتفع فترة السجن إلى 20 سنة والغرامة إلى 5 ملايين دولار مجلة Insight الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين في الينوي الولايات المتحدة عند فبراير/مارس 2003 ويجب ألا نترك كامل المسؤولية على عاتق الحكومة فكل مساهم في شركة مساهمة عامة له الحق في طرح اقتراح بتكوين أو تفعيل لجنة مراجعة في الشركة التي يساهم بها.

القسم الثاني

آليات تفعيل دور المراجع الخارجي لحل مشكلات مراجعة
الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط

مقدمة :-

مع زيادة تعقد معايير محاسبة الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط والاستثمارات في الأوراق المالية الذي انعكس بدوره على معايير مراجعة تلك الأنشطة أيضا وحدث نفس الشيء للقواعد الإرشادية المتصلة بالمراجعة .

وقد صدر بيان المراجعة الأصلي الخاص بالاستثمارات في الأساس ليتناول إجراءات المراجعة التي ينبغي أن تطبق على استثمارات المؤسسات المالية الصغيرة (SBICs) وقد كانت قضية المراجعة صعبة بالنسبة لاستثمارات تلك المؤسسات الاستثمارية الصغيرة

وسوف نتناول هذا المبحث في ثلاثة أقسام كما يلي :-

أولا : معايير مراجعة الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط
ثانيا : مشكلات مراجعة الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط
ثالثا : آليات تفعيل دور المراجع الخارجي في مراجعة الأدوات المشتقة وإدارة المخاطر

أولا : معايير مراجعة الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط

وتتمثل تلك المعايير في الآتي :-

SAS 92

يضيف SAS 92 قواعد إرشادية كثيرة حول التأثير الواقع على إجراءات المراجعة نتيجة للتعقيدات والمخاطر المتصلة بالمشتقات وإخراط المؤسسات الخدمية واشتراطات المحاسبة القابلة للسريان على أنشطة التحوط ويتمثل نطاق المعيار في :-

١- الأدوات المالية المشتقة

٢- أنشطة التحوط

٣- سندات الدين والأسهم كما هو محدد في المعيار رقم ١١٥ الخاص بحساب بعض

الديون في والاستثمارات في الأسهم والسندات .

ويرجع إصدار هذا المعيار إلى عدة أسباب هي :-

١- التغيرات التي طرأت على معايير المحاسبة

٢- زيادة عدد ونوع أنشطة التحوط

٣- زيادة عدد ونوع الأدوات المالية المشتقة

مما أدى إلى الحاجة إلى تنقيح معايير المراجعة وإصدار معيار يواكب هذه التطورات التي ظهرت سواء في معايير المحاسبة أو أنشطة التحوط أو الأدوات المالية المشتقة .

AICP

وقد أصدر AICP دليل مراجعة متزامنا مع SAS 92 بعنوان "مراجعة الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط والاستثمارات في الأوراق المالية" (دليل)

COSO

أصدرت لجنة المنشآت الرباعية للجنة تريداوي (COSO) قضايا الرقابة الداخلية في استخدام المشتقات :أداة معلوماتية لدراسة (الرقابة الداخلية -إطار متكامل) في تطبيقات المشتقات .

ISB

وقد أصدر مجلس معايير الاستقلال (ISB) تفسير ١- ٩٩ حول مساعدة العملاء على تنفيذ SFAS133 ويشمل قسواعد إرشادية حول تأثير المساعدة على التطبيق المحاسبي SFAS 133 واستشارات تثمين المشتقات على استقلال المراجع .

١- محددات تصميم إجراءات مراجعة الأدوات المالية المشتقة

عند تصميم المراجع لإجراءات مراجعة الأدوات المشتقة أو الأوراق المالية ينبغي على المراجع أن يلتزم بالمحددات الآتية :-

- أ- يقوم المراجع بدراسة حجم المنشأة والهيكل التنظيمي لها علاوة على طبيعة العمليات التي تقوم بها ثم يقوم بدراسة أنواع المعاملات الخاصة بالأدوات المشتقة ودرجة تعقيدها علاوة على دراسة الضوابط الرقابية التي يتم تطبيقها على تلك المعاملات .
- ب- التعرف على الضوابط الرقابية واختبارها
- ينبغي على المراجع أن يقدر المخاطرة الرقابية المتصلة بالتأكدات ذات الصلة بعد الحصول على فهم للرقابة على الأدوات المشتقة ومعاملات الأوراق المالية .

وينبغي على المراجع أن :-

- يتعرف على الضوابط الوثيقة بالتأكدات التي يحتمل أن تمنع أو ترصد البيانات الكاذبة الموضوعية بواسطة المنشأة أو مؤسسة خدمية
- يجمع أدلة عن فعاليتها التشغيلية حيث لا يكون من الممكن أن يخفض المراجع مخاطرة المراجعة إلى مستوى مقبول دون التعرف على الضوابط الرقابية المطبقة بواسطة المنشأة وجمع الأدلة عن كفاءة تشغيل تلك الضوابط وتشمل الضوابط الرقابية الوثيقة الصلة بـ ضوابط الرقابة على التصريح والتسجيل والعهد وفصل الواجبات .

ج- تصميم إجراءات إثباتية بناء على تقدير المخاطرة

ينبغي على المراجع أن يستخدم المستويات المقدرة للمخاطرة الملازمة والمخاطرة الرقابية المتصلة بالتأكدات المتعلقة بالأدوات المشتقة والأوراق المالية لتقرير طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإثباتية التي ستؤدي إلى رصد واكتشاف البيانات الكاذبة لتأكيدات القوائم المالية .

ويجب على المراجع أن يدرس ما إذا كانت نتائج إجراءات المراجعة الأخرى تتعارض وتتناقض مع تأكيدات الإدارة بشأن الأدوات المشتقة والأوراق المالية ومدى تأثير ذلك على كفاية الأدلة .

د- تأكيد الاكتمال فيما يتصل بالأدوات المشتقة

عند تصميم اختبارات متصلة بتأكيد اكتمال المشتقات ينبغي على المراجع ألا يركز فقط على الأدلة المرتبطة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية فالمشتقات قد تتضمن التزاما بالأداء بموجب عقد ما وليس تبادلا مبنيا لتعويضات ملموسة وينبغي على المراجع أن يدرس إمكانية إجراء استفسارات ومعلنة الاتفاقيات وقراءة معلومات أخرى مثل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجان مثل اللجان المالية أو اللجان الاستثمارية وينبغي على المراجع أن يدرس أيضا إمكانية الاستفسار عن جوانب التشغيل التي قد تمثل مخاطر متحوط منها باستخدام الأدوات المشتقة .

هـ - لاختبارات تأكيدات للتأمين

ينبغي على المراجع أن يصمم اختبارات تأكيدات تقدير للقيمة وفقا لطريقة تقدير القيمة المستخدمة في القياس أو الإفصاح طبق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) ويجوز أن تشترط المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) أن يتم تقدير قيمة الأدوات المشتقة أو الأوراق المالية بناء على :-

- التكلفة

- أو النتائج المالية للشركة للمستثمر فيها

- أو القيمة العادلة

كما قد تشترط المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) أيضا إجراء إفصاحات عن قيمة الأدوات المشتقة أو الأوراق المالية وتقرر أن خسائر انخفاض القيمة ينبغي الإفصاح بها في الإيرادات .

ومن الممكن أن تتفاوت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) الخاصة بالأوراق المالية تبعاً لنوع الورقة المالية وطبيعة المعاملة وأهداف الإدارة المتصلة بالورقة المالية وتوع المنشأة .

المهارات والتقنيات الأساسية السوابعب توافرها في المراجع الخارجي لمراجعة الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط :

هناك مجموعة من الاشتراطات يجب توافرها في المراجع الخارجي حتى يتسنى له مراجعة القوائم المالية وإبداء رأيه الفني الانتقادي المحايد خاصة فيما يتعلق بالأدوات المشتقة والأوراق المالية وهذه الاشتراطات تتمثل في الآتي :-

- ١- أن يكون على دراية كاملة وإلمام تام بتطبيقات الكمبيوتر عندما يتم معالجة أو صيانة معلومات هامة عن الأدوات المشتقة والأوراق المالية أو الدخول عليها إلكترونياً وذلك للحصول على فهم لنظام المعلومات الكيان الخاص بالأدوات المشتقة بما في ذلك الخدمات المقدمة من قبل منشأة خدمية .
- ٢- التعرف على الضوابط الرقابية المطبقة بواسطة المنشأة الخدمية التي تقدم خدمات لكيان ما حيث تشكل جزء من نظام معلومات الكيان الخاص بالأدوات المشتقة والأوراق المالية وقد يحتاج ذلك إلى إلمام المراجع وفهمه للخصائص التشغيلية للكيانات في صناعة معينة .
- ٣- فهم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) على التأكيدات بشأن الأدوات المشتقة وقد يتطلب امتلاك المراجع لمعرفة خاصة بسبب تعقيد تلك المبادئ بالإضافة إلى ذلك قد يكون لمشتق ما ملامح معقدة تتطلب من المراجع أن يكون لديه معرفة خاصة لكي يقوم بتقييم وقياس والأفصح عن الأدوات المشتقة طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومثال ذلك الملامح والسمات المنمجة في العقود أو الاتفاقيات قد تتطلب محاسبة منفصلة كمشتق وهياكل التسعير المعقدة قد تزيد من تعقيد الافتراضات المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للأدوات المشتقة
- ٤- فهم تقرير القيم العادلة للأدوات المشتقة بما في ذلك ملامحة مختلف أنواع نماذج تقدير القيمة ومعقولة العوامل والافتراضات الرئيسية قد يتطلب معرفة بمفاهيم تقدير القيمة .
- ٥- تقدير المخاطرة الملازمة والمخاطرة الرقابية المتصلة بالتأكدات بشأن المشتقات المستخدمة في أنشطة التحوط والذي قد يتطلب فهماً لمفاهيم إدارة المخاطر العامة وإستراتيجيات إدارة الأصول/ الخصوم النموذجية
- ٦- يجوز للمراجع أن يطلب مساعدة موظفي شركة المراجعة أو آخرين من خارج الشركة ممن تتوافر لديهم المهارة أو المعرفة الضرورية .
- ٧- أن يكون على دراية كاملة بتعقيدات ومشاكل مراجعة الأدوات المالية المشتقة
- ٨- أن يكون ملمساً باستخدامات الأدوات المالية المشتقة في المؤسسات المالية والشركات

٩- الإلمام بنظام الرقابة الداخلية والقدرة على تقييمه والتعرف على نواحي الضعف فيه والعمل على تصحيحها .

ثانيا : مشكلات مراجعة الأدوات المالية المشتقة

١- مشكلات معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

▪ المعيار رقم ١٢ (المحاسبة عن الاستثمارات).
نتناول هذا المعيار قواعد المحاسبة عن الاستثمارات في حقوق الملكية التي لها سوق نشطة سواء كانت هذه الاستثمارات تأخذ شكل أسهم أو عقود تتضمن الحق في شراء الأسهم وعقود خيارات شراء الأسهم أو عقود الحق في بيع الأسهم وتعالج وفقا للمعيار رقم ١٢ بالتكلفة أو السوق أيهما اقل على مستوى إجمالي محفظة الاستثمار.

- وقد أثارت هذه المعالجة بعض الانتقادات هي:-

١- أثار هذا المعيار كثير من الجدل حول المدخل المقياسي للمحاسبة عن الاستثمارات هل هو قاعدة التكلفة أم قاعدة القيمة السوقية العادلة .

٢- عدم منطقيّة تقييم الاستثمارات مقيّدة الأجل أو القابلة للتسويق باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية.

٣- عدم اخذ الزيادات في القيمة السوقية ي الاعتبار وهذا ما دفع الكثير من المحاسبين إلى البحث عن تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس سعرها الجاري بغض النظر عن هذا السعر مرتفعا عن التكلفة أو اقل منها.

▪ المعيار رقم ٥٢ (ترجمة العملة الأجنبية)

لم يتعرض المعيار بشكل مؤثر لاستبعاد المحاسبين من أنشطة التحوط بسبب ما يلي:-

١- أن محاسبة التحوط ليست للموضوع الأساسي للمعيار.

٢- التركيز على القضايا المتعلقة بعمليات الصرف الأجنبي.

٣- أخذ المعيار بمدخل العملية (أي استخدام عقود للصرف الأجنبي في خفض التعرض للمخاطر بالنسبة لعملية أرصفته بعينها) وتعامل تلك العقود كتحوط.

٤- تأخذ المعالجة المحاسبة لنتائج التحوط بالمدخل التقليدي القائم على مفهوم التكلفة التاريخية.

٥- لم يتم التعرض للمحاسبة عن التحوط المتوقع Anticipated Hedge إلا في

حالة التحوط لحماية تعاقدات تجارية فقط بينما لم يتعرض لحالة التحوط

لحماية عمليات يحتمل القيام بها مستقبلا دون أي التزام على المشروع

بتنفيذها خلال دورة الأعمال للمعادة كما لم يتعرض لعملية التحوط باستخدام

عملة كإداة لحماية عملة أخرى وهو ما يعرف بالتحوط المتقاطع Cross

Hedge

٦- وضع المعيار مجموعة المعايير يتعين الوفاء بها كشرط للدخول في أي

عملية حتى يمكن المحاسبة عنها باعتبارها تحوط وهي توافر القصد أو النية

وفعالية التحوط إلى جانب جدية التعاقدات بالعملة الأجنبية.

- للمعيار رقم ٨٠ (المعالجة المحاسبية لعقود العمليات المستقبلية).
- انه بالرغم من محاولة المعيار رقم ٨٠ ورقم ٥٢ من تناول المعالجة المحاسبية لبعض مشاكل المحاسبة عن أنشطة التحوط إلا أن هذا التناول يشوبه القصور وذلك للأسباب التالية:-
- ١- بالرغم من تشابه المعيارين فكرياً من حيث محاولة تحقيق بعض الاتساق بين المحاسبة عن أداة التحوط والمحاسبة عن المركز المتحوط له إذا تم الوفاء بالمعايير المحددة ، كما في حالات (قيد مكاسب أو خسائر أداة التحوط بالدفاتر في نفس الوقت وبنفس طريقة معالجة خسائر أو مكاسب المركز المتحوط له وحالة تأجيل مكاسب أو خسائر أداة التحوط إذا تم تأجيل خسائر أو مكاسب المركز المتحوط له) إلا أنهم فقدوا الاتساق في العديد من المواضع أبرزها فيما يتعلق بمعايير الاعتراف بالتحوط.
- ٢- لم يتعرضوا للمعالجة المحاسبية للعديد من أدوات التحوط الأخرى مثل عقود الخيارات وعقود مقايضة معدلات الفائدة بالإضافة إلى الانتقادات الكثيرة للمعالجة المحاسبية لنتائج التحوط طبقاً لمدخل التكلفة التاريخية.
- ٣- كلامن المعيارين أخذ بالمدخل المحاسبي التقليدي (مدخل التأجيل) وبمقتضاه يتم تأجيل الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن أنشطة التحوط حتى تاريخ تحققها.
- ٤- ركز المعيار ٥٢ عند تطبيق محاسبة التحوط على قياس فاعلية أداة التحوط في تخفيض المخاطر على مستوى كل بند على حدة بينما تطلب المعيار ٨٠ قياس فاعلية أداء التحوط في تخفيض المخاطر على مستوى المنشأة.
- ٥- بينما كان تركيز المعيار رقم ٥٢ على المشاكل المحاسبية الخاصة بالمركز المتحوط له (عمليات الصرف الأجنبي) ركز المعيار رقم ٨٠ على المشاكل المتعلقة بأداة التحوط (العقود المستقبلية).
- ٦- يطبق المعيار ٥٢ على مخاطر سعر الصرف للعمليات الأجنبية بينما يطبق المعيار ٨٠ على مخاطر السعر ومعدلات الفائدة ولا يطبق على مخاطر صرف العملات الأجنبية وإن كانت قواعد المعيار ٨٠ يمكن تطبيقها أيضاً على مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية.
- ٧- يسمح المعيار رقم ٨٠ بالمحاسبة عن أنشطة التحوط الخاصة بالعمليات المستوفى القيام بها وكذا بالتحوط المتقاطع بينما لم يسمح المعيار رقم ٥٢ بذلك.
- ٨- العقود المستقبلية يتم تقييمها طبقاً للمعيار ٥٢ بقيمة تعكس التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ولا تعكس التغيرات في قيمتها في حين أن العقود المستقبلية في المعيار ٨٠ يتم تقييمها طبقاً للقيمة السوقية العادلة.
- المعيار ١٠٥ (الإفصاح عن معلومات بشأن الأدوات المالية ذات المخاطر الخارجية عن نطاق الميزانية والأدوات المالية ذات تركيزات المخاطر الائتمانية) :

أن هذا المعيار يراعي مصالح المستثمرين والدائنين من خلال تركيزه على قضية الإفصاح في صلب القوائم المالية أو في شكل ملاحظات حيث ترك حرية اختيار شكل الإفصاح عن هذه

الأدوات مع ملاحظة أن هذا التركيز انصب على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وكذلك الإفصاح عن طبيعة وشروط الأدوات المالية إلى جانب الإفصاح عن السياسات المحاسبية من خلال مطالبته " بضرورة أن تقوم المنظمات التي تفتتق أو تستخدم مثل هذه الأدوات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيمة الاسمية أو التعاقدية أو المبلغ الأساسي المفترض في العقد وطبيعة وشروط الأدوات المالية من حيث طول الفترة ومخاطرها المختلفة (الائتمان، السيولة، السوق) .

بالإضافة إلى سياستها المحاسبية وخسائرها عند تخلف أحد أطراف العقد عن تنفيذ التزاماته إلى جانب الإفصاح عن سياسة الشركة لطلب الضمانات الإضافية للأدوات المالية ووصفها مع الإفصاح أيضا عن المعلومات المتعلقة بتجميع مخاطر الائتمان على مستوى كل طرف أو وفقا للمجموعات التي تمارس أنشطة مماثلة في نفس الإقليم .

- وبالرغم من فائدة هذا المعيار بالنسبة للدائنين والمستثمرين إلا أنه يؤخذ عليه:
- ١- لم يحدد شكل الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشتقات المالية وإنما ترك حرية اختيار هذا الشكل في صلب القوائم أو في شكل معلومات إضافية أو ملحوظات هامشية خارج القوائم المالية.
 - ٢- أن هذا المعيار ليس معياراً عن الإفصاح عن المشتقات المالية وأنشطة التحوط وإنما عن الأدوات المالية بصفة أساسية والمشتقة بصفة عارضة.
 - ٣- بالرغم من اهتمام المعيار بمعالجة قضية الإفصاح عن المشتقات المالية ومخاطرها مركزاً على مخاطر الائتمان إلا أنه لم يهتم بتغطية قضايا الاعتراف والقياس وهي القضايا الأكثر أهمية واهتمام.

■ المعيار رقم ١٠٧ (الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية) .
 أن هذا للمعيار ركز على الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية لكل من الأصول والالتزامات المدرجة وغير المدرجة بالميزانية والتي يمكن تقدير قيمتها العادلة عملياً حيث طالب جميع المنظمات بما فيها البنوك بالإفصاح عن القيمة السوقية للعادلة لجميع الأدوات المالية المقتناة التي تكون في شكل أصول أو خصوم مع الاعتراف بها في الميزانية أو خارجها وعند التوصل إلى تقدير للقيمة للعادلة لتلك الأدوات فلا بد من إيضاح للطرق والقواعد المستخدمة للوصول لتلك القيمة أما في حالة عدم إمكانية تقديرها فلا بد من الإفصاح عن القيمة الدفترية ومعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق .

مع توضيح إذا كان للقيمة الدفترية كبير أو أقل من القيمة العادلة وضرورة الإفصاح عن أسباب عدم تقديرها وفيما يخص تساعد في إمكانية تقديرها إلى جانب الإفصاح عن أسباب عدم تقديرها وفيما يخص بأنشطة التحوط لم يتعرض للمعيار لتلك الأنشطة والمحاسبة عنها إلا بقدر يسير جداً حيث تطلب الإفصاح عن القيمة للعادلة للأدوات المالية المستخدمة في التحوط بغض النظر عما إذا كان قد تم الاعتراف بها أو لم يتم بعد وقد عطل المعيار سبب ذلك بأنه نتيجة لتعقيد المسائل كان قد تم الاعتراف بها أو لم يتم بعد وقد عطل المعيار سبب ذلك بأنه نتيجة لتعقيد المسائل المتعلقة بالاعتراف والقياس لتلك الأدوات تم الاكتفاء بمستوى الإفصاح عن

طريق توفير معلومات كافية عنها وفقاً لما أشارت إليه الفقرات رقم (٢، ٣١) وهو نفس التبرير الذي ينطبق على المعيار رقم ١١٩ الصادر في أكتوبر ١٩٩٩ والخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة .

▪ المعيار رقم ١١٩ (الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة للأدوات المالية) :

إن الإفصاحات الواردة بهذا المعيار تمثل خطوة أولية نحو الاستجابة المحاسبية لمزيد من توفير المعلومات عن أنشطة الأدوات المالية المشتقة ومخاطرها من خلال التركيز على " ضرورة أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة التي يتم حيازتها لغرض الأغراض التجارية وتتضمن هذه المعلومات الهدف من الحيازة وكيفية التقرير عن كل مجموعة نم المشتقات في القوائم المالية وبالنسبة للأدوات المشتقة التي يتم حيازتها لأغراض تغطية صفقات متوقعة مستقبلاً (فيجب الإفصاح عن وصف للصفقات المغطاة مع تحديد الفترة الزمنية المتوقع ن تنفيذ خلالها هذه الصفقات وقيمة الأرباح والمكاسب الناتجة عن تقلبات السوقية للأدوات المشتقة والمؤجل الاعتراف بها في قائمة الدخل إلى جانب الإفصاح عن الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى الاعتراف بالخسائر أو الأرباح المؤجلة).

بمقتضى هذا المعيار تم تنقيح وتوسيع متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار رقم (١٠٥) ورقم (١٠٧) كما يلي:-

يعدل المعيار رقم (١٠٥) فيجعله ينص على تحليل معلومات الأدوات المالية ذات المخاطرة المحاسبية الخارجة عن الميزانية العمومية حسب (الفئة ، نشاط الأعمال، المخاطرة، أو أي فئة أخرى متسقة مع إدارة بمنشأة لتلك الأدوات).

يعدل المعيار رقم (١٠٧) فيجعله ينص على تقديم معلومات عن القيمة العادلة بدون دمج أو جمع القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة العادلة للأدوات المالية غير المشتقة وأن يتم تقديمها مع المبلغ المرحلة ذات الصلة في صلب القوائم المالية إن في هامش واحد أو في صلب القوائم المالية أو في هامش واحد أو في جدول ملخص يوضح ما إذا كانت المبالغ تمثل أصول أم التزامات.

يعدل كلا من المعيارين رقم ١٠٥ ورقم ١٠٧ ليشترط التمييز بين الأدوات المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض المتاجرة والأدوات المالية المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض أخرى غير التداول.

▪ المعيار رقم ١٣٣ (محاسبة الأدوات المشتقة وأنشطة التغطية والتحوط) :-

بالرغم من مساهمة هذا المعيار في تغطية أوجه القصور التي كانت تغيب المعايير السابقة عليه في تناول محاسبة التحوط للأدوات المالية المشتقة إلا أنه " توجه إليه الانتقادات التالية:"

- ١- الاعتراف بكافة الأدوات المالية المشتقة ضمن القوائم المالية قد يؤدي إلى تضخيم القوائم المالية مما قد يجعلها مربكة لمستخدميها.
- ٢- تضمن المعيار العديد من الشروط اللازمة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة والتدفق النقدي مما قد يؤدي إلى زيادة التعقيدات المتعلقة بتطبيقه.
- ٣- تؤدي التغطية الجزئية أو غير الكاملة إلى حدوث تقلبات في صافي الدخل والدخل الشامل الأمر الذي قد يترتب عليه زيادة في حقوق الملكية.

٤- ولمواجهة هذه الانتقادات " حاول مجلس معايير المحاسبة تغطية بعض الانتقادات الموجهة للمعيار ١٣٣ حيث تم إجراء بعض التعديلات عليه بإصدار المعيار رقم ١٣٧ في يونيو ١٩٩٩ ثم إصدار المعيار رقم ١٣٨ في يونيو ٢٠٠٠ الذي أشتمل على تعديلات أهمها ما يلي:

يعرض الباحث بالتحليل مشكلات معايير المحاسبة الصادرة عن اللجنة الدولية لمعايير محاسبة

- المعيار الدولي رقم ٣٢ (الأدوات المالية - العرض والإفصاح) :-

في تناول هذا المعيار لقضايا العرض والإفصاح للأدوات المالية وتغليبها لمضمون الجوهر لأكثر أهمية من الشكل القانوني ناقش هذا المعيار مجموعة من " قضايا العرض والإفصاح يتم نبيها كما يلي":-

في تناوله لقضية العرض المتعلقة بالفرقة بين الالتزامات وحقوق الملكية فيتوقع من غالبية منشآت أن تحجم تماماً عن إعادة تصنيف أغلبية حقوق ملكية المساهمين على أنها ديون حيث أشار هذا المعيار إلى أنه إذا كانت أداة مالية ما تحمل اسم سهم تمنح لحامله الحق في اشتراط لاسترداد لدى وقوع حدث مستقبلي محتمل الحدوث بدرجة عالية فإن تصنيف الالتزام المالي دى الإقرار المبدئي يجب أن يعكس جوهر أو مضمون الأداة.

في تصنيفه للأدوات المركبة فإن العرض المنفصل لعنصري الالتزام وحقوق الملكية يؤدي إلى تعبير الميزانية بعدالة وصدق أكبر عن الوضع المالي للشركة المصدرة للأداة المالية. في تناوله لقضية المقاصة بين الأصول والخصوم المالية فإن التسوية المتزامنة لأصل والتزام مالي يمكن افتراض حدوثها في ظل ظروف محددة فقط عندما تتم تسوية الأدوات من خلال دار مقاصة تعمل لحساب بورصة منظمة.

بالرغم من أن هذا المعيار قدم تصنيفاً ذي مغزى للمخاطرة المتعلقة بالأدوات المالية تتضمن المخاطرة المعرية والائتمانية والسيولة وأيضاً مخاطرة التدفق النقدي إلا أنه عند تناول الوسائل التي يتم بها تناول عوامل المخاطرة فإنه ركز على عوامل مخاطرة أسعار الفائدة والمخاطرة الائتمانية في القوائم المالية وأغفل هذا الاهتمام عند تناوله لمخاطرة التدفق النقدي ومخاطرة السيولة حيث تناولهما من منظور عام فقط.

لسم يتعرض المعيار لتوصيف شكل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ولا الكيفية التي عرض بها تلك المعلومات في صلب القوائم أو خارجها.

المعيار يتناول الإفصاح عن الأدوات المالية جميعها ومنها الأدوات المشتقة ومن ثم فإنه ليس معياراً خالصاً للإفصاح عن المشتقات وأنشطة لتحوط.

٢- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (الأدوات المالية الاعتراف وقياس):

نظراً للتشابه بين المعيار ٣٩ والمعيار ١٣٣ في المحاسبة عن المشتقات المالية وإن كان المعيار ١٣٣ يحتوي على القواعد الإرشادية التفصيلية بصورة أكبر من المعيار ٣٩ فإن الباحث يرى أنه يمكن تقييم المعيار ٣٩ في " ضوء المقارنة مع المعيار رقم ١٣٣ كما يلي :

اتساق المعياران على قياس الأداة المشتقة المستخدمة في أغراض التحوط (الاحتماء) والمستخدم لأغراض المضاربة بالقيمة العادلة ما عدا التي تعتبر التزامات فقد أشار المعيار الدولي ٣٩ إلى قياسها بالتكلفة المستهلكة.

لا يصف المعيار ١٣٣ مكونات التحوط (الاحتماء) الفعال بينما المعيار ٣٩ يصف ذلك ويفرق في التعامل بينه وبين التحوط غير الفعال.

لم يفرق المعياران بين المكاسب والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للأداة المشتقة المستخدمة في أغراض التحوط أو أغراض المضاربة حيث تطلب كل من المعيارين الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن تلك التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

يعالج المعيار ١٣٣ التعهدات باعتبارها حماية لمخاطر القيمة لتلك التعهدات لأن الالتزام الناتج عن تلك التعهدات باعتباره حماية لمخاطر التدفقات النقدية وذلك خشية من احتمال تغير القواعد المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن تعهدات المنشأة.

يلزم كلا من المعيارين المنشأة التي تقتني أو تصدر أدوات للتغطية (الاحتماء) مشتقة أو غير مشتقة أن تقوم بعمل إفصاحات محددة عن أنشطة التحوط من المخاطر.

ويرى الباحث أنه بالرغم من أهمية معالجة قضايا القياس والاعتراف للأدوات المالية المشتقة في ضوء ما تناوله هذا المعيار من معالجات لقضايا إلا أنه يؤخذ على هذا المعيار عدم اهتمام بقضايا الإفصاح بنفس درجة الاهتمام بقضايا القياس والاعتراف.

٣- المعيار البريطاني رقم ١٣ (المشتقات المالية وأدوات مالية أخرى : الإفصاح) :

عادة ما يغطي المعيار ثلاث موضوعات تشمل (الاعتراف و القياس و الإفصاح) إلا أن هذا المعيار تناول فقط الإفصاح من خلال إلزام الشركات بالإفصاح عن معلومات كافية حول مشتقاتها وأدواتها المالية الأخرى لتمكين المستخدمين من تقييم المخاطر المالية للشركة إلى جانب بيان أهمية مشتقات الأدوات المالية وأثرها على الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية للشركة وأغفل التعرض لقضايا القياس والاعتراف وهي القضايا الأكثر أهمية من وجهة نظر الباحث.

ومما سبق أيضاً يستخلص الباحث مشكلات الرقابة الداخلية للأدوات المالية المشتقة

- تطرح الأدوات المالية المشتقة مجموعة من مشكلات الرقابة الداخلية الخاصة بها نظراً لتمييزها بطبيعة معقدة ولكونها أدوات مالية جديدة نسبياً ومن هذه المشكلات ما يلي :-
- ١- تحتاج من المراجع الإمام الكامل بتعقيدات ومشكلات الأدوات المالية المشتقة مع توافر المؤهلات العلمية والتأهيل العملي حتى يتم من أداء مهمته على أكمل وجه .

- ٢- الإمام بمبادرة مجموعة سياسة الأدوات المالية المشتقة DPG والخاصة بتطوير الأشراف على المؤسسات المالية والرقابة عليها وذلك من جانب أكبر ستة جهات تهتم وتتعامل مع الأدوات المالية المشتقة
- ٣- الإفصاح حيث يجب تقديم إفصاح موسع عن مخاطر الأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى تطبيق كل شركة لمعايير الرقابة من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي .

تكلفة الرقابة الداخلية :- حيث تعتبر مبادرة مجموعة سياسة الأدوات المالية المشتقة خطوة في الاتجاه الصحيح نحو قياس والتعامل مع الأدوات المالية المشتقة والرقابة عليها وإدارة مخاطرها مع تطبيق التكلفة والعائد بالنسبة للرقابة الداخلية ويجب أن يفوق العائد تكلفة نظام الرقابة الداخلية على الأدوات المالية المشتقة .

ويرى الباحث أنه من خلال هذا التقييم المقدم في هذا المبحث تبرز خمس مشكلات رئيسية عند التعامل في أنشطة الأدوات المالية المشتقة هي:

- ١- مشكلة القياس
- ٢- والاعتراف
- ٣- والإدراج
- ٤- إلى جانب الإفصاح المحاسبي
- ٥- مشكلات الرقابة الداخلية

حيث يؤثر موضوع المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة العديد من المشكلات المحاسبية والتي يمكن تلخيصها في " مشكلة الاعتراف والتي تثير التساؤل المتعلق بالكيفية التي يتم بها حساب القيمة للعائدات للاتفاقيات (الأدوات) المالية المشتقة التي سبق الاعتراف بها ؟ وكيف سيتم حساب المكاسب والخسائر المرتبطة بتلك الاتفاقيات ؟ ، أما المشكلة الثالثة المتعلقة بالإفصاح فتثير التساؤل حول هل سيتم العرض والإفصاح في صلب القوائم المالية أم ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ؟

ومن ثم يتضح أن المعالجات المحاسبية الحالية التي تناولتها المجامع العلمية وفقاً لما إصدارته من معايير في هذا الشأن إنما يعكس أوجه القصور في هذه المعالجات لمعالجة قضايا المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة ومخاطرها حيث لم كل معيار من هذه المعايير إنما يعالج قضية واحدة من هذه القضايا الثلاث أو يعالج على الأكثر قضيتين مثل قضيتي الاعتراف والقياس والتي عرضها رقم ٣٩ وعجز كل معيار على حده من تقديم إطار محاسبي يحتوي معالجة هذه القضايا الثلاثة معاً وإن كل المعيار رقم ١٣٣ استطاع بشكل نسبي أن يقدم هذه الإطار ولكن فقط عند استخدام الأدوات المالية المشتقة في أغراض التغطية والتحوط ولم يقدم ذات الإطار عند استخدام هذه الأدوات لتحقيق أهداف الاستثمار أو المضاربة ومن ثم يحتاج الأمر بناء إطار لمراجعة الأدوات المالية المشتقة .

محددات الرقابة الداخلية

- إن هناك بعض قصور تعاني منها جميع أنظمة الرقابة الداخلية والتي تتمثل في :-
- ١- الحكم والتقدير الشخصي
 - ٢- تقادم النظم الرقابية يؤدي إلى انهيارها
 - ٣- مخالفة الإدارة للإجراءات والسياسات المنصوص عليها لتحقيق ميزه أو مكسب شخصي .
 - ٤- التواطؤ بين الموظفين يمكن أن يتغلب على نظم الرقابة الداخلية
 - ٥- التكاليف
 - ٦- الخطأ البشري

شروط تطبيق الأدوات المالية المشتقة :-

وتحتاج المشتقات إلى شروط ضرورية لامكانية تطبيقها - وفي حال عدم توافر تلك الشروط تتحول المشتقات إلى قنابل زمنية يمكن أن تؤدي إلى أزمات خطيرة أو يصبح تطبيقها أمرا غير ممكن أو موضوعي.. وتتركز تلك الشروط في:

- ١- عدم تحول الاستثمار في المشتقات من وسيلة إلى غاية :

بمعنى أن تصبح المشتقات في حد ذاتها أصلا استثماريا مستقلا ويتم إهمال أو تناسي طبيعتها من حيث كونها مجرد أداة مشتقة ويتم إجراء مبادلات عليها بصورة مستقلة فيحدث ما يعرف باسم فقاعة الاستثمار أو المتوالية الهندسية لتضخم الاستثمار بمعنى أن يتضخم التعامل علي المشتقات بصورة لا تتناسب مع قيمة الأصول الفعلية المشتقة منها وبما يؤدي إلى انهيارات غير عادية وخسائر فادحة وهو أخطر مما يمكن أن تحدثه المشتقات.

- ٢- ضخامة حجم سوق الأصل الذي تجري عليه عقود المشتقات :

بحيث لا يصلح فنيا إجراء عقود مشتقة علي أصول تتسم بضعف السيولة ومحدودية التداول لان ذلك سيؤدي لا محالة إلى ضمور التعامل علي المشتقات كنتيجة تابعة لضمور التعامل علي الأصول التي يشتق منها.

- ٣- تبيان التوقعات :

بمعنى أن تختلف توقعات أطراف العقود التي تجري عليها المشتقات فيما يخص قيمة الأصل واتجاه الأسعار في المستقبل، بمعنى أنه لإجراء عقد مبادلة علي سبيل المثال أو عقد خيار مستقبلي علي أصل وليكن سعر صرف الدولار مقابل الجنيه وانفقت توقعات كل من البائع والمشتري علي اتجاه سعر صرف الدولار إلى الارتفاع مقابل الجنيه وانفقت توقعات كل من البائع والمشتري علي اتجاه سعر صرف الدولار إلى الارتفاع مقابل الجنيه فانه في هذه الحالة لن يتم إجراء العقد إذا انه يتحتم أن تختلف توقعات طرفي العقد بصورة تسمح بإمكانية التعاقد أحدهما يتوقع ارتفاع السعر والآخر يتوقع انخفاض السعر أو علي الأقل يتفق الاثنان علي ثبات السعر ولا يحدث ذلك بالطبع إلا في أسواق عالية الكفاءة في التداول فيما يخص الأصل محل التعاقد لإجراء عقود المشتقات.

- ٤- عمق الثقافة الاستثمارية العامة واتساع الملاءة المالية في مجتمع الاستثمار

تحتاج المشتقات كأحد منتجات الاستثمار إلى خبرة وثقافة عميقة في مجال بدائل الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في الأصول المالية بصورة خاصة حتى يوجد عليها الطلب، كما أنها تحتاج إلى اتساع القدرة الاستثمارية بمقياس الملاءة المالية لدى المستثمرين وإلا سيتعرض هذا النوع من أدوات الاستثمار إلى الاحتكار وهو من أهم مصادر مخاطر هذا النوع من أدوات الاستثمار .

٥- تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة :

بعد إلغاء حظر التعامل على المشتقات المالية Derivatives في قانون البنوك الجديد، ظهرت إمكانية إيجاد سوق منظم لتداول المشتقات كأدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر في الجهاز المصرفي والاستثمار المالي، بهدف توزيع وتقليل المخاطر المالية للمتعاملين والاستفادة من المزايا التي تتيحها تلك الأدوات .

ثالثاً : آليات تفعيل دور المراجع الخارجي في مراجعة الأدوات المشتقة وإدارة المخاطر

١- المتطلبات التي يتعين على المراجع الالتزام بها عند تقويم الرقابة الداخلية للمنشأة

يجب على المراجع عند تخطيط عملية المراجعة ، الحصول على فهم لكل مكون من مكونات الرقابة الداخلية بالدرجة التي تكفي لتخطيط عملية المراجعة ، وذلك عن طريق القيام بإجراءات لفهم تصميم الأنشطة الرقابية المتعلقة بعملية المراجعة ، وما إذا كانت هذه الأنشطة قد تم تطبيقها وذلك لتحقيق الأغراض التالية :

- تحديد أنواع للبيانات التي يتوقع أن تحتوي على غش أو أخطاء مهمة.
- دراسة العوامل التي تؤثر على مخاطر وجود غش أو أخطاء مهمة.
- تصميم اختبارات للتحقق التفصيلية للعمليات والأرصدة واختبارات للمراجعة التحليلية.

وتتغير طبيعة وتوقيت ومدى الأنشطة التي يقرر المراجع القيام بها للحصول على فهم الرقابة الداخلية بعدد من العوامل ، منها تغير حجم المنشأة وتعقد عملياتها ، وخبرة المراجع السابقة بالمنشأة ، وبطبيعة الأنشطة الرقابية ذات العلاقة ، وبطبيعة توثيق المنشأة لهذه الأنشطة

٢ - التحقق من صحة وملاءمة المحاسبة عن أنشطة المشتقات

يعد التحقق من مدى ملاءمة المحاسبة عن أنشطة المشتقات أحد الأهداف الأساسية للمراجعة التي يتم السعي لتحقيقها من خلال إجراءات الاختبارات للعمليات والأرصدة .

بطبيعة الحال يجب أن يتوافر للمراجع فهم ومعرفة وإحاطة كاملة بأهداف المنشأة من دخولها عمليات المشتقات وهو ما يتم بالضرورة في مرحلة التخطيط للمراجعة وبالتالي فإنه

بالنسبة للعقود المالية المشتقة التي يتم المحاسبة عنها باعتبارها تحوط يتعين على المراجع التحقق من الوفاء بالمعايير الواجب توافرها كشرط أساسي للمحاسبة عن تلك العقود باعتبارها تحوط ويشمل ذلك :-

- ١- مراجعة شروط العمليات كل على حدة بالرجوع إلى العقود أو الإيصالات والمستندات الدالة
- ٢- التأكد من قيام الإدارة بالفصل بين أنشطة التحوط وأنشطة المضاربة
- ٣- جمع أدلة الإثبات الكافية من أنه تم المحاسبة عن العمليات بطريقة صحيحة

بالإضافة إلى التحقق من انطباق معايير المحاسبة كتحوط على عمليات المشتقات يجب على المراجع القيام بالاختبارات التالية :-

- ١- التحقق من قيم العقود آخر الفترة وإعادة فحص أوضاع المكاسب أو الخسائر
- ٢- إعادة مراجعة مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة وتكوين الاحتياطات المناسبة إذا كان لها ما يبررها
- ٣- مراجعة العقود غير النمطية والتي لا يتم تداولها بالبورصة وفهم شروط كل منها عن طريق الدراسة المتأنية والدراسة المتممة على أمل الوصول إلى خصائص جديدة أو غير عادية قد تؤدي إلى زيادة مخاطر وتعقيد العمليات وما يترتب على ذلك من نتائج وأثار على عمليات المحاسبة والافصاح.

٣- التحقق من سلامة التأكيدات التي تتضمنها القوائم المالية

إن من واجبات المراجع عند تنفيذه للإجراءات الجوهرية أن يحصل على أدلة إثبات كافية ومناسبة تمكنه من التوصل إلى نتائج معقولة يعتمد عليها في إبداء رأيه نحو المعلومات المالية ويركز المراجع عند بحثه عن أدلة الإثبات على تلك الأهداف التالية :-

ويعد تحقيق القوائم المالية التي تتطوى على عمليات مشتقات مشابه لتحقيق كافة العمليات الأخرى من حيث الأهداف السابقة إلا أنه نظراً لكون عمليات المشتقات تدخل ضمن (العمليات خارج الميزانية) Balance Sheet-Offi والتي لا يتم بمقتضاها الاعتراف بالمبالغ المتعاقد عليها في العقود داخل قائمة المركز المالي لذلك يجب أن يكون المدخل لتحقيق أهداف المراجعة السابقة مختلفاً إلى حد ما وبناء على هذه النتيجة يتعين على المراجع الاستعانة بأساليب المراجعة المناسبة للتحقق من سلامة تأكيدات الإدارة التالية بخصوص عمليات المشتقات والواردة ضمن القوائم المالية :-

- الوجود والصلوٲ :- ويتطاب فحص عقود المشتقات المختلفة خلال الفترة للتحقق من قانونيتها وشرعيتها والتصريح بها من قبل الشخص المسؤول الذي يملك سلطة ذلك . وكذلك تنفيذها بمقتضى تفويض إداري بذلك .
- الحقوق والالتزامات :- ويتطلب تكوين معرفة وفهم لشروط كل عقد من عقود المشتقات على حدة وكذا إر سال مصانقات إيجابية لكل طرف مقابل في كل عقد .

- **الاكتمال :-** ويتطلب التحقق من صحة واكتمال المعلومات الخاصة بالمشتقات في القوائم المالية من خلال إرسال المصادقات الإيجابية للطراف المتعامل معها وكذا الاستفسار من البورصة عن أي معلومات خاصة بالتزامات ومطالبات على المنشأة أو على الطرف المتعامل معه لا توضحها السجلات .
- **القياس والتقييم :-** ويتطلب التحقق من صحة قياس وتسجيل أي تدفقات نقدية داخلية أو خارجية نتيجة عمليات المشتقات بما فيها العلاوة والخصم وكذا التحقق من صحة المحاسبة عن التغيرات في القيمة السوقية لعقود المشتقات سواء انطبقت عليها معايير محاسبة التحوط أو لم تنطبق وغنى عن البيان أن الأمر يتطلب فحص الدفاتر والسجلات والمستندات والكشوف التحليلية والقوائم المالية .
- **العرض والإفصاح :-** ويكتسب التحقق من سلامة هذا للتأكيد أهمية خاصة نتيجة الاهتمام المتزايد من قبل مستخدمي القوائم المالية المتضمنة أنشطة مشتقات مما يتطلب من المراجعين إعطاء العناية المناسبة لقضايا العرض والإفصاح والتي تشمل:-
 - ١- التحقق من أن عقود المشتقات المصنفة لأغراض التحوط تنطبق عليها معايير محاسبة التحوط
 - ٢- التحقق من التطبيق السليم لمحاسبة التحوط وفقا للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وإرشادات المحاسبة الأخرى الصادرة عن أي جمعيات أو هيئات علمية معترف بها .
 - ٣- التحقق من الإفصاح المناسب عن السياسات المحاسبية المتبعة بخصوص عمليات المشتقات
 - ٤- التحقق من الوفاء بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات وفقا للبيانات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB
 - رقم ١٠٥ (الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأدوات المالية في ظل مخاطر العمليات خارج الميزانية ومخاطر الائتمان)
 - ورقم ١٠٧ (الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية)
 - ورقم ١١٩ (الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة للأدوات المالية)
 - مراجعة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمشتقات في القوائم الملحة وفي مناقشات وتحليلات الإدارة ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة .
- ٤ - **التحقق من سلامة التقديرات التي تتضمنها القوائم المالية**
 إن خطر وجود خطأ جسيم في المعلومات المالية يزداد بصورة كبيرة عندما تعتمد الحسابات على تقديرات بدلا من الحقائق التاريخية ومن هنا تنحصر مسئولية المراجع في مدى تقييم معقولية التقديرات التي تتوصل لها الإدارة والتي تستلزم تنفيذ مجموعة إجراءات المراجعة لتوفير القناعة المعقولة بمدى ملاءمة تلك التقديرات .
 وهناك نوعين من المشتقات هما :-

١- مشتقات متداولة بالبورصة :- ويسهل تقدير قيمتها العادلة عن طريق الرجوع إلى العديد من المصادر المستقلة المتاحة كالنشرات المالية أو شركات المسمرة أو أي متعاملين آخرين مستقلين عن المنشأة وللتحقق من ذلك يتعين على المراجع الحصول على تعزيز من خارج المنشأة عن طريق طلب مستند معزز من البورصة أو أحد المؤسسات المالية أو شركات المسمرة المتعاملة في هذا النوع من المشتقات .

٢- مشتقات متداولة بالسوق الموازية :- ويصعب تقدير قيمتها العادلة بوجه عام وبالرغم من ذلك تقل تلك الصعوبة إلى حد ما في حالة إذا ما كان عقد المشتقات من النوع المفصل خصيصا لمقابلة احتياجات المنشأة بصفتها مستخدم نهائي حيث تبني التقديرات في هذه الحالة على مجموعة من الفروض والنماذج الكمية المعقدة والتي تتطوي على الأخطار التالية :-

- ١- خطر تدخل التقدير الشخصي حسب نوع أو خصائص أو حدود العملية وذلك كما هو الحال بالنسبة لتقدير خطر ائتمان المرتبط بالطرف المقابل في العملية .
- ٢- خطر وجود أخطاء في البيانات المدخلة أو الفروض
- ٣- خطر عدم تصميم أو اختيار النماذج بطريقة سليمة .

وبناء عليه يكون من المفضل للمراجع تجاه التعقيدات المحيطة بإعداد تلك التقديرات والمخاطر التي تتطوي عليها الاستعانة بخبير متخصص في تقييم تقديرات القيم العادلة لعقود المشتقات والمراكز والأوضاع المالية المترتبة عليها وفي هذا الصدد يتعين على المراجع الالتزام بإرشادات المراجعة الواردة ضمن معايير المراجعة الصادرة .

خامسا :- تقييم نتائج المراجعة :-

بعد تقييم نتائج المراجعة أساس هام لتكوين الرأي النهائي للمراجع وبالتالي إعداد التقرير النهائي للمراجعة وبخصوص تقييم نتائج اختبار عمليات المشتقات فإن على المراجع مراعاة إعداد تقييمه لتلك النتائج كجزء من تقييمه لنتائج اختبارات القوائم المالية ككل .
وطبقا لما ورد بالمعيار رقم ٥٣ الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي فإن من واجب المراجع تقييم أي خلافا ذات مغزى بين ما هو مسجل بالدفاتر المحاسبية وبين الحقائق والأمور التي اكتشفها المراجع من خلال تطبيقه لإجراءات المراجعة .
وعلى المراجع أن يضع في اعتباره دراسة كافة الجوانب الكمية والكيفية لتلك الأمور وبيان ما إذا كانت تتطوي على خطأ أو احتيال ولاشك أن عمليات المشتقات تكتسب أهمية خاصة لدى تقييم المراجع لنتائج المراجعة نتيجة للمخاطر والتعقيدات المحيطة بها والتي قد تسهم في توفير ظروف تزيد من احتمالات حدوث الاحتيال والخطأ ومن أمثلة تلك الظروف :-

- ١- تكرار حدوث عمليات مشتقات مع طرف واحد مقابل
- ٢- الدخول في عمليات مشتقات معقدة بمبالغ كبيرة
- ٣- تركيز كافة السلطات الخاصة بالتعامل في المشتقات في يد مسئول واحد
- ٤- عدم التوثيق السليم لعمليات المشتقات والتضارب فيما بين أدلة الإثبات الخاصة بها

ومن ناحية أخرى فطبقاً لما ورد بمعيار المراجعة الدولي رقم ٣ (المبادئ الأساسية للمراجعة) فإنه يجب على المراجع تقييم ومراجعة النتائج التي يحصل عليها من القرائن وأدلة الإثبات المتوافرة والتي سيعتمد عليها في إيداء رأيه حول المعلومات المالية

وفي هذا الصدد يجب أن تتضمن عملية المراجعة تقييم النتائج التالية فيما يختص بعمليات المشتقات :-

- ١- إعداد المعلومات المالية في ضوء التطبيق السليم لمعايير المحاسبة عن أنشطة المشتقات
- ٢- الالتزام بالأنظمة والقوانين المرعية في إعداد المعلومات المالية
- ٣- عرض المعلومات المالية بما يعطى صورة صادقة وواقعية عن أنشطة المشتقات خلال الفترة
- ٤- تعبير الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الملحقه عن كافة الأمور الهامة الأخرى المتعلقة بالمشتقات التي يجب عرضها ضمن المعلومات المالية .

كما أن الاهتمام المتزايد بأنشطة المشتقات من قبل المحللين الماليين ورجال الأعمال وكافة الجهات المنظمة كالبورصات وغيرها سيزيد من عبء المسؤولية الواقعة على كاهل المراجعين لضمان توفير معلومات كاشفة عن درجة رقابة المنشآت على عمليات المشتقات وملائمة الإفصاح عنها بجانب التقييم السليم لها خاصة في ظل ضخامة تلك العمليات و تعقيدها و الغموض الذي لا يزال يحيط بالمعالجة المحاسبية لها .

سلاماً : إعداد تقرير بنتائج المراجعة :

إن مراجعة المنشآت التي تتعامل في أنشطة مشتقات يجب ألا تتم فقط من أجل إيداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية في الإفصاح عن المركز المالي و نتائج الأعمال و إنما تتعدى ذلك لتحقيق أهداف أخرى تتفق و تتواءم مع طبيعة المخاطر و التعقيدات الملازمة لعمليات المشتقات و ذلك من منطلق الدور المفترض أن تلعبه مهنة المراجعة في خدمة المجتمع طبقاً لذلك يتعين أن يرفق المراجع بتقريره الرسمي المرفق بالميزانية تقريراً تفصيلياً آخر يقدم للإدارة العليا للمنشأة يوضح فيه التفاصيل الكاملة لعمليات المشتقات التي تمت خلال الفترة و خصائصها و المخاطر المحيطة بها و المشاكل و لوجه الضعف في الإجراءات التنظيمية و الرقابية الخاصة بها و توصياته لتتلافى ذلك .

و لا يجب أن يقتصر دور المراجع على تقديم ذلك التقرير فحسب و إنما يجب أن يناقش التفاصيل الواردة فيه مع مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة التابعة له .

و فيما يلي عرض لبعض القضايا الواجب إدراجها للتقرير المقدم لمجلس الإدارة :-

- درجة وضوح الأهداف من أنشطة المشتقات لكافة المتعاملين فيها داخل المنشأة .
- الأساليب المستخدمة من قبل الإدارة في تقييم الرقابات الداخلية على أنشطة المشتقات ومدى نجاحها في تحديد أوجه القصور في الرقابة و التقرير عنه .

- المناهج المتبعة في إدارة المخاطر الحالية و المتوقعة لأنشطة المشتقات .
- مستوى التأهيل المهني و الفني للأفراد المسؤولين عن التعامل في المشتقات داخل المنشأة .
- نظم إنتاج و توصيل المعلومات الخاصة بأنشطة المشتقات و درجة شمولها و مصداقيتها .
- تأثير المخاطر الملازمة لبيئة أنشطة المشتقات على تحقيق أهداف المنشأة ككل .
- الاعتبارات الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمشتقات في القوائم المالية المنشورة .

و يرى البعض أن على المراجع أن يركز سواء في تقريره التفصيلي المقدم للإدارة أو في مناقشاته على أربع قضايا جوهرية تتعلق بالاستثمار في أنشطة المشتقات و هي :-

١- قضية تخصيص الأموال بين اوجه الاستثمار المختلفة Asset Allocation حيث درجة تنوع الاستثمارات داخل المحفظة الواحدة و فيما بين المحافظ الاستثمارية المختلفة يجب أن تعتمد على أسس مدروسة و منهج علمي و هي من ضمن الأمور التي يجب أن تشغل بال مراجع الحسابات .

٢- قضية الأداء الاستثماري Investment Performance حيث أن قطاعا غير قليل من المستثمرين ينحصر اهتمامه فق في التعرف على تكلفة الدخول في الاستثمارات و قيمة الدخل الناتج عنه دون محاولة فهم كيف تعمل هذه الاستثمارات ؟ و هل تعمل بصورة جيدة بالمقارنة بالمؤشرات المالية المتاحة ؟

٣- أهداف الاستثمار Investment Goals فالمنشأة يجب أن يتوافر لديها خطة مالية مدروسة للاستثمار في المشتقات و تعتمد هذه الطريقة على مجموعة من الأهداف المحددة بوضوح و على مجموعة من الطرق و الأساليب الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف .

٤- قضية الاتصال comuncation فيما بين الأطراف ذات الصلة بالاستثمار في أنشطة المشتقات داخل المنشأة - بين مجلس الإدارة و مدير الاستثمار على سبيل المثال - و هي من القضايا الجوهرية التي يجب أن يركز عليها المراجع نظراً لتأثيرها على نتائج عملية الاستثمار .

كما إن المعيار رقم ٩٢ من معايير المراجعة الدولية يؤكد على أن استخدام المراجعون لمستويات من المخاطرة التي يمكن السيطرة عليها عند إعداد البيانات عن الأدوات المالية المشتقة يمكن أن يساعدهم في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يجب أن يؤديها لاكتشاف أي تلاعب أو انحرافات في القوائم المالية والتمكن من تقييم المخاطر والعمل على السيطرة عليها .

والمعيار المحاسبة الدولي رقم ٩٢ أيضا يقدم أمثلة عن الإجراءات الجوهرية التي تشجع المراجعين على اعتبار نتائج إجراءات المراجعة تختلف مع بيانات الإدارة عن الأدوات المالية المشتقة والسندات المالية علاوة على ذلك يتطلب المراجعون كيف ستؤثر إجراءات المراجعة على بيانات الإدارة ٤٥ .

مجتمع وعينة الدراسة:

١- مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة المحاسبين والمراجعين بمكاتب المراجعة و المراقبين الماليين في البنوك المهتمين بهذا المجال.

٢- العينة:

تتكون العينة من 50 من المحاسبين والمراجعين بمكاتب المراجعة و 50 من المراقبين الماليين في البنوك، تم إختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وكانت نسبة الاستجابة الكلية %82 ، جدول رقم (1) يعرض توزيع العينة:

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة

الاستقصاءات الصحيحة		الاستقصاءات الموزعة		فئات الدراسة
النسبة %	العدد	العدد		
86	43	50		الأكاديميين
78	39	50		المحاسبين والمراجعين بمكاتب المراجعة
82	82	100		الإجمالي

أساليب التحليل الإحصائي:

بعد تفرغ بيانات الاستمارات للصلاحية (استمارة استطلاع الرأي) تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية على النحو التالي:

١- حساب معامل الثبات والصدق:

تم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة الاستقصاء (مليسي بمعامل الاعتمادية)، وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تسميم النتائج وكذلك تم حساب معامل الصدق.

٢- اختبار مان هويينى ل!

وهو اختبار لابارمترى بديل يستخدم بدل من اختبار النسبة التائية (t Test) فى حالة عينتين مستقلتين، وفقاً للمعادلتين:

$$y_1 = \frac{N_1(1 + r_1)}{2} - \text{مج ر}_1$$

$$y_2 = \frac{N_2(1 + r_2)}{2} - \text{مج ر}_2$$

حيث: مج ر₁، مج ر₂ ترمزان إلى مجموع الرتب كل من العنيتين على الترتيب.

أولاً: معاملى الثبات والصدق:

تم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة الاستقصاء (مايسمى بمعامل الاعتمادية)، وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية فى تعميم النتائج.

وباستعراض الجدول رقم (1) يتضح أن قيم معاملى الثبات والصدق مقبولة لجميع الأسئلة، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء ثلاثة أسئلة رئيسية وكل سؤال يتضمن مجموعة من العناصر، وتراوحت قيمة معامل الثبات بين (0.751) للسؤال الثانى "المهارات والتقنيات الأساسية الواجب توافرها فى المراجع الخارجى لمراجعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط" و (0.908) للسؤال الأول "محددات تصميم إجراءات مراجعة الأدوات المالية المشتقة" وتتراوح قيم معامل الصدق بين (0.867) للسؤال الثانى و (0.953) للسؤال الأول (حيث أن قيمة معامل الصدق تساوى الجذر التربيعى لمعامل الثبات).

وبالتالى يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها فى تعميم النتائج.

جدول رقم (1)

معاملى الثبات والصدق لأسئلة الاستمارة

السؤال	البيان	معامل الثبات (Alpha)	معامل الصدق
الأول	محددات تصميم إجراءات مراجعة الأدوات المالية المشتقة	0.908	0.953
الثانى	المهارات والتقنيات الأساسية الواجب توافرها فى المراجع الخارجى لمراجعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط	0.751	0.867
الثالث	مشكلات مراجعة الأدوات المالية المشتقة	0.868	0.932

• المصدر: نتائج التحليل الإحصائى ملحق رقم (2).

السؤال الأول:

يعرض جدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة حول محددات تصميم إجراءات مراجعة الأدوات المالية المشتقة ، من وجهة نظر فنتى الدراسة (المراجعين بمكاتب المراجعة - المراقبين الماليين فى البنوك)، ويتضح من الجدول اهتمام المراجعين بمكاتب المراجعة والمراقبين الماليين فى البنوك بالمحدد (تأكيد الاكتمال فيما يتصل بالأدوات المالية المشتقة) بمتوسط (4.79) وانحراف معيارى (0.41) للمراجعين، وبمتوسط (4.57) وانحراف معيارى (0.51)، للمراقبين الماليين، وانخفاض الانحراف المعيارى يدل على انخفاض التباين بين داخل كل فئة من فنتى الدراسة، واختبار معنوية الفرق بين متوسط آراء فنتى الدراسة (المراجعين بمكاتب المراجعة - المراقبين الماليين فى البنوك) تم استخدام اختبار مان هوتنى (أحد الاختبارات اللامعلمية التى تستخدم لإختبار الفرق بين متوسطين) أو بمعنى آخر هو اختبار بديل عن اختبار t، وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فنتى الدراسة حول محددات تصميم إجراءات مراجعة الأدوات المالية المشتقة ، يعرض جدول رقم(4) نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (3)
الإحصاء الوصفي لآراء فنتى الدراسة حول
محددات تصميم إجراءات مراجعة الأدوات المالية المشتقة

المحددات	المراجعين		المراقبين الماليين	
	وسط حسابى	انحراف معيارى	وسط حسابى	انحراف معيارى
دراسة حجم المنشأة والهيكل التنظيمى لها	4.65	0.53	3.18	0.39
التمرف على الضوابط الرقابية واختبارها	4.77	0.48	3.18	0.39
تصميم إجراءات إثباتية بناء على تقدير المخاطر	4.65	0.48	4	0
تأكيد الاكتمال فيما يتصل بالأدوات المالية المشتقة	4.79	0.41	4.54	0.51
اختبارات تأكيدات التثمين	4.63	0.54	3.13	0.47

المصدر: نتائج للتحليل الإحصائى ملحق رقم (2)

جدول رقم (4)
نتائج اختبار مان هوتى

المحددات	مان هوتى U	P- Value	المعنوية
دراسة حجم المنشأة والهيكل التنظيمي لها	68.500	.000	معنوى
التعرف على الضوابط الرقابية واختبارها	51.000	.000	معنوى
تصميم إجراءات إثباتية بناء على تقدير المخاطر	292.500	.000	معنوى
تأكيد الإكمال فيما يتصل بالأدوات المالية المشتقة	627.000	.016	معنوى*
اختبارات تأكيدات التثمين	71.000	.000	معنوى

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ملحق رقم (2) *معنوى عند مستوى معنوية 5%

يتضح من الجدول معنوية الفرق بين متوسط آراء فنتى الدراسة حول جميع المحددات عند مستوى معنوية 1% و 5% بحيث أن قيم P-Value أقل من مستوى المعنوية، مما يدل على وجود إختلاف بين آراء فنتى الدراسة حول محددات تصميم إجراءات مراجعة الأدوات المالية المشتقة.

السؤال الثانى:

يعرض جدول رقم (5) الإحصاء الوصفى لآراء عينة الدراسة حول المهارات والتقنيات الأساسية الواجب توافرها في المراجع الخارجى لمراجعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط، من وجهة نظر فنتى الدراسة (المراجعين بمكاتب المراجعة - المراقبين الماليين بالبنوك)، ويتضح من الجدول ان أهم المهارات والتقنيات من وجهة نظر المراجعين هي:

- فهم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على التأكيدات بشأن الأدوات المالية المشتقة
- تقدير المخاطر الحتمية والملازمة بشأن الأدوات المالية المشتقة
- الإلمام بالضوابط الرقابية المطبقة بواسطة المنشأة
- فهم تقرير القمة العادلة للأدوات المالية المشتقة

ومن وجهة نظر المراقبين الماليين هي:

- فهم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على التأكيدات بشأن الأدوات المالية المشتقة
- فهم تقرير القمة العادلة للأدوات المالية المشتقة
- الإلمام بأنظمة الرقابة الداخلية والقدرة التقييمية للأدوات المالية
- أن يكون على دراية كاملة والإلمام تام بتطبيقات الكرميته
- الإلمام بالضوابط الرقابية المطبقة بواسطة المنشأة

ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط آراء فئتي الدراسة (المراجعين بمكاتب المراجعة – المراقبين الماليين بالبنوك) تم استخدام اختبار مان هوتني (أحد الاختبارات اللامعلمية التي تستخدم لإختبار الفرق بين متوسطين) أو بمعنى آخر هو اختبار بديل عن إختبار t، وذلك لإختبار عدم وجود فرق بين آراء فئتي الدراسة حول المهارات والتقنيات الأساسية الواجب توافرها في المراجع الخارجي لمراجعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط، يعرض جدول رقم(6) نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (5)

الإحصاء الوصفي لآراء فئتي الدراسة حول المهارات والتقنيات الأساسية الواجب توافرها في المراجع الخارجي لمراجعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط

المهارات والتقنيات	المراجعين		المراقبين الماليين	
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
أن يكون على دراية كاملة وإلمام تام بتطبيقات الكومبيوتر	3.72	0.45	4	0
الإلمام بالضوابط الرقابية المطبقة بواسطة المنشأة	3.86	0.35	4	0
فهم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على التأكيدات بشأن الأدوات المالية المشتقة	4	0	4.54	0.51
فهم تقرير القصة المعادلة للأدوات المالية المشتقة	3.81	0.39	4.36	0.78
تقدير المخاطر الحتمية والملازمة بشأن الأدوات المالية المشتقة	3.93	0.59	3.54	0.51
الإلمام بأنظمة الرقابة الداخلية والقدرة التقييمية للأدوات المالية	3.53	0.5	4.36	0.78

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ملحق رقم (2)

جدول رقم(6)

نتائج اختبار مان هوتني

	مان هوتني U	P-Value	المعنوية
أن يكون على دراية كاملة وإلمام تام بتطبيقات الكومبيوتر	604.500	.000	معنوي
الإلمام بالضوابط الرقابية المطبقة بواسطة المنشأة	721.500	.016	معنوي*
فهم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على التأكيدات بشأن الأدوات المالية المشتقة	387.000	.000	معنوي
فهم تقرير القصة المعادلة للأدوات المالية المشتقة	465.500	.000	معنوي
تقدير المخاطر الحتمية والملازمة بشأن الأدوات المالية المشتقة	564.000	.003	معنوي
الإلمام بأنظمة الرقابة الداخلية والقدرة التقييمية للأدوات المالية	357.500	.000	معنوي

* معنوي عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ملحق رقم (2)

يتضح من الجدول معنوية الفرق بين متوسط آراء فنتي الدراسة حول جميع المهارات والتقنيات عند مستوى معنوية 1%، 5%، حيث أن قيم P-Value أقل من مستوى المعنوية، مما يدل على وجود إختلاف بين آراء فنتي الدراسة حول تلك المهارات والتقنيات.

السؤال الثالث

يعرض جدول رقم (7) الاحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة حول مشكلات مراجعة الأدوات المالية المشتقة، من وجهة نظر فنتي الدراسة (المراجعين بمكاتب المراجعة - المراقبين الماليين بالبنوك)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء المراجعين حول المشكلة "عدم الإفصاح الموسع عن مخاطر الأدوات المالية المشتقة" كأحد مشكلات الرقابة الداخلية للأدوات المالية المشتقة بمتوسط (4.67) وانحراف معياري (0.47)، واهتم المراقبين الماليين بالمسألة "عدم اهتمام المعيار 133 بقضايا الإفصاح" كأحد مشكلات معايير المحاسبة الصادرة عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة وبتوسط (4.54) وانحراف معياري (0.51)، واختبار معنوية الفرق بين متوسط آراء فنتي الدراسة (المراجعين بمكاتب المراجعة - المراقبين الماليين بالبنوك) تم استخدام اختبار مان هوتني (أحد الاختبارات اللامعلمية التي تستخدم لإختبار الفرق بين متوسطين) أو بمعنى آخر هو اختبار بديل عن إختبار t، وذلك لإختبار عدم وجود فرق بين آراء فنتي الدراسة حول مشكلات مراجعة الأدوات المالية المشتقة، يعرض جدول رقم (8) نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (7)

الإحصاء الوصفي لآراء فنتي الدراسة حول مشكلات مراجعة الأدوات المالية المشتقة

المشكلات	المراجعين		المراقبين الماليين	
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
مشكلات الرقابة الداخلية للأدوات المالية المشتقة:				
عدم إلمام المراجع بتعقيدات ومشكلات الأدوات المالية المشتقة	4.51	0.55	3.18	0.39
عدم الإفصاح الموسع عن مخاطر الأدوات المالية المشتقة	4.67	0.47	4	0
مشكلات معايير المحاسبة الصادرة من سجل معايير المحاسبة المالية الأمريكي:				
عدم منطوقية تقييم الاستثمارات مقيدة الأجل أو القابلة للتسويق باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية	4.23	0.68	3.46	0.51
عدم أخذ الزيادات في القيمة السوقية	4.47	0.59	4.15	0.78
عدم تعرض المعيار رقم 52 على التركيز في القضايا المتعلقة بعمليات الصرف الأجنبي	4.51	0.51	4.1	0.79
عدم التعرض للمحاسبة عند التحوط المتوقع	3.93	0.59	3	0
مشكلات معايير المحاسبة الصادرة عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة:				
لم يصف المعيار 133 مكونات التحوط	3.79	0.41	3	0
عدم اهتمام المعيار 133 بقضايا الإفصاح	4.79	0.41	4.54	0.51

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ملحق رقم (2)

جدول رقم (8) نتائج اختبار مان هوتني

المشكلات	مان هوتني U	P- Value	المعنوية
مشكلات للرقابة الداخلية للأدوات المالية المشتقة:			
عدم إلمام للمراجع بتعقيدات ومشكلات الأدوات المالية المشتقة	89.500	.000	معنوى
عدم الإفصاح الموسع عن مخاطر الأدوات المالية المشتقة	273.000	.000	معنوى
مشكلات معايير المحاسبة الصادرة من سجل معايير المحاسبة المالية الأمريكي:			
عدم منطقية تقييم الاستثمارات مقيدة الأجل أو القابلة للتسويق باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية	360.000	.000	معنوى
عدم أخذ الزيادات في القيمة السوقية	661.500	.072	معنوى**
عدم تعرض المعيار رقم ٥٢ على التركيز في القضايا المتعلقة بعمليات الصرف الأجنبي	605.500	.018	معنوى*
عدم التعرض للمحاسبة عند التحوط المتوقع	175.500	.000	معنوى
مشكلات معايير المحاسبة الصادرة عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة:			
لم يصف المعيار ١٣٣ مكونات التحوط	175.500	.000	معنوى
عدم اهتمام المعيار ١٣٣ بقضايا الإفصاح	627.000	.016	معنوى*

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ملحق رقم (2)

*معنوى عند مستوى معنوية 5%

**معنوى عند مستوى معنوية 10%

يتضح من الجدول معنوية الفرق بين متوسط آراء فئتي الدراسة حول جميع المشكلات عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، حيث أن قيم P-Value أقل من مستوى المعنوية، مما يدل على وجود إختلاف بين آراء فئتي الدراسة حول تلك المشكلات.

Reliability

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	82	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	82	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.908	5

Reliability

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	82	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	82	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.751	6

Reliability

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	82	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	82	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.868	8

Means

Report

k		x1.1	x1.2	x1.3	x1.4	x1.5
1	Mean	4.65	4.77	4.65	4.79	4.6
	Std. Deviation	.529	.480	.482	.412	.53
2	Mean	3.18	3.18	4.00	4.54	3.7
	Std. Deviation	.389	.389	.000	.505	.46
Total	Mean	3.95	4.01	4.34	4.67	3.9
	Std. Deviation	.874	.909	.477	.473	.90

NPar Tests

Mann-Whitney Test

Ranks

k	N	Mean Rank	Sum of Ranks
x1.1	1	59.41	2554.50
	2	21.76	848.50
	Total	82	
x1.2	1	59.81	2572.00
	2	21.31	831.00
	Total	82	
x1.3	1	54.20	2330.50
	2	27.50	1072.50
	Total	82	
x1.4	1	46.42	1996.00
	2	36.08	1407.00
	Total	82	
x1.5	1	59.35	2552.00
	2	21.82	851.00
	Total	82	

Test Statistics^a

	x1.1	x1.2	x1.3	x1.4	x1.5
Mann-Whitney U	68.500	51.000	292.500	627.000	71.000
Wilcoxon W	848.500	831.000	1072.500	1407.000	851.000
Z	-7.636	-7.896	-6.172	-2.412	-7.556
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.016	.000

a. Grouping Variable: k

	2	39	27.00	1053.00
	Total	82		
x3.2.1	1	43	52.63	2263.00
	2	39	29.23	1140.00
	Total	82		
x3.2.2	1	43	45.62	1961.50
	2	39	36.96	1441.50
	Total	82		
x3.2.3	1	43	48.92	2017.50
	2	39	35.53	1385.50
	Total	82		
x3.2.4	1	43	58.92	2447.50
	2	39	24.50	955.50
	Total	82		
x3.3.1	1	43	58.92	2447.50
	2	39	24.50	955.50
	Total	82		
x3.3.2	1	43	46.42	1996.00
	2	39	36.08	1407.00
	Total	82		

- وجود تنظيم داخلي بالبنوك يسمح بقياس حجم المخاطر .
- وضع الضوابط الرقابية الملائمة مثل وضع حد أقصى لحجم تعاملات المؤسسات المختلفة في مجال المشتقات .
- التزام المؤسسات المالية بمعايير المحاسبة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاطها في المشتقات .
- قيام البنوك بتكوين الاحتياطات والمخصصات اللازمة لتغطية المخاطر المرتبطة بتلك المعاملات .
- توفير بنية تكنولوجية مستطورة لتيسير إتمام عمليات التسوية والمقاصة الخاصة بالمشتقات والتي تتسم بالتعقيد .
- رفع الوعي بأهمية هذه الأدوات في السوق والتعريف بالعقود القانونية الخاصة بها
- توفير الكوادر البشرية المتخصصة في تلك الأدوات للبنوك والمؤسسات الرقابية .
- وبصفة عامة يمكن توظيف الأدوات المالية بشكل مبدئي بالسوق من خلال استخدام المشتقات البسيطة إلى أن يصل السوق إلى المستوى الراشد لاستخدام الأدوات الأكثر تعقيدا .

هوامش للبحث

أولا : المراجع العربية

1. د. أحمد صلاح عطية ، الأدوات المالية المشتقة - تحد جديد للمراجعين ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد العشرون ، العدد الأول ، يناير ، ١٩٩٨ .
2. د. السيد أحمد السقا ، نحو إطار موسع لاختبارات المراجعة في ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ٢٠٠٠ .
3. البنك الأهلي المصري " خدمات مصرفية جديدة : إتفاق سعر للفائدة الأجل " ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، ١٩٩٧ .
4. د. أحمد صلاح عطية " أنشطة التحوط دليل على بطئ الاستجابة المحاسبية لمتغيرات الواقع الاقتصادي " مرجع سبق ذكره ص ٤٣٤ .
5. لمزيد من التفاصيل حول المعايير التي يتعين الوفاء بها كشرط للمحاسبة عن أي عملية مشتقات باعتبارها تحوط يمكن الرجوع إلى : عطيو ، أحمد محمد صلاح ، "أنشطة التحوط : دليل على بطء الاستجابة للمحاسبية لمتغيرات الواقع الاقتصادي " مجلة للبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد السابع عشر العدد الثاني يوليو ١٩٩٥ ص ٤١٥-٤٤٩ .
6. لمزيد من التفاصيل حول التأكيدات التي تتضمنها القوائم المالية و الأساليب المناسبة لمراجعتها يمكن الرجوع إلى : يوسف ، ناجي نجيب " الخطوات العملية و الأساليب العلمية لمراجعة البنوك التجارية في ضوء الأخطار و الانحرافات

- المساندة بها " مجلة البحوث التجارية كلية التجارة جامعة الزقازيق المجلد التاسع
العدد الحادي عشر ١٩٨٧ ص ٣٩-٧٩
٧. المال و الاقتصاد ، تحالفات أسواق الأوراق المالية والسبل الممكنة لإقامة سوق
إسلامية للأوراق المالية وغرفة مقاصة للأسهم والسندات، د. محمد قمر الإسلام،
٢٠٠٦.
٨. بنك الإسكندرية ، الأدوات المستحقة في سوق المشتقات ، النشرة الاقتصادية ،
المجلد الرابع والثلاثون ، ٢٠٠٢
٩. د. عبد العزيز السيد مصطفى ، دراسة تحليلية لدور مراجع الحسابات تجاه
المشاكل المحاسبية الناتجة عن التعامل في المشتقات المالية ، المجلة العلمية
للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ،
١٩٩٨ .
١٠. د طارق عبد العال حماد : موسوعة معايير المحاسبة ، القاهرة : جامعة عين
شمس ، ٢٠٠٢ .
١١. د طارق عبد العال حماد : موسوعة معايير المحاسبة ، القاهرة : جامعة عين
شمس ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦ .
١٢. د طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المراجعة ، كلية التجارة ، جامعة
عين شمس ، ٢٠٠٤ .
١٣. د. فؤاد محمد اللبني ، استخدام القيمة السوقية الجارية لتقييم الاستثمارات في
الأوراق المالية للشركات المساهمة في جمهورية مصر العربية (دراسة نظرية
تطبيقية) ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، للعدد
الأول ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠
١٤. جاسم بن حمد بن متعب لشمري ، القياس المحاسبي لأثار الأنشطة خارج
الميزانية ومشاكل الإفصاح عنها - دراسة تطبيقية على المصارف ، رسالة
دكتوراه غير منشورة (للزقازيق : كلية التجارة ، ٢٠٠٠) ، ص ٨٦ .
١٥. ندوة تطبيق بازل ٢ في يومها الثاني ، للتركيز على مخاطر الفائدة
والنسويات ، الثلاثاء، ١٢ يوليو، ٢٠٠٥
١٦. فرديك تشوي ، كارول إن فروست ، جاري مييك ، المحاسبة الدولية ،
تصريب د محمد عصام الدين زايد ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية
السعودية ، ٢٠٠٤ .
١٧. موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت، ٢٠٠١، ص ٤.
١٨. موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت، ٢٠٠١، ص ٥٩
١٩. معاذ ، سهي " استخدام المشتقات ما يتوجب على المدرء الطالبين الإمام به
مجلة المصارف العربية ، المجلد السادس عشر ، العدد ١٨٠ / ١٨١ ، ديسمبر
١٩٩٥ ، يناير ١٩٩٩ .
٢٠. د. هشام حسن عواد الطنجي " نور مطومات الإفصاحات المالية المشقة-
أغراض الحماية- في ترشيد قرارات الاستثمار ومنح القروض في مصر .

- دراسة ميدانية"، المجلة العملية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ١٩٩٩، ص ٦٠٧.
٢١. عادل محمد أحمد رزق، تقييم الاستثمارات المالية للبنوك وشركات تداول الأوراق المالية والإفصاح عنه في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: كلية التجارة: جامعة عين شمس، ٢٠٠٣) ص ١٩٠-١٩١.
٢٢. د- مصطفى أحمد الشامي، "نور المعلومات المحاسبية في ترشيد استخدام المشتقات المالية للحد من المخاطر في سوق المال المصرية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية وكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان العدد الثاني ١٩٩٨ ص ٢٣٥.
٢٣. د. هشام حسن عواد المليجي، القياس والإفصاح المحاسبي عن الاتفاقيات المالية المشتقة، الطبعة الأولى، بنون دار النشر ٢٠٠٠.
٢٤. د. أحمد صلاح عطية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد العشرون، مجلة للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد العشرون، العدد الأول، يناير، ١٩٩٨.
٢٥. د. السيد أحمد السقا، نحو إطار موسع لاختبارات المراجعة في ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٠٠.
٢٦. د طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المحاسبة، القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.
٢٧. د إبراهيم نادر خاطر، المحاسبة الدولية في الشركات الدولية والمتعددة الجنسية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٣.
٢٨. البنك الأهلي المصري "خدمات مصرفية جديدة: إتفاق سعر الفائدة الأجل"، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، ١٩٩٧.
٢٩. بنك الإسكندرية، الأدوات المستحقة في سوق المشتقات، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والثلاثون، ٢٠٠٢.
٣٠. د. فؤاد محمد الليثي، استخدام القيمة السوقية الجارية لتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية للشركات للمساهمة في جمهورية مصر العربية (دراسة نظرية تطبيقية)، المجلة العملية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ١٩٩٥، ص ٢٠.
٣١. د. هشام حسن عواد المليجي "نور معلومات الاتفاقيات المالية المشتقة- أعراض الحماية- في ترشيد قرارات الاستثمار ومنح القروض في مصر، دراسة ميدانية"، المجلة العملية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ١٩٩٩، ص ٦٠٧.

٣٢. د. هشام حسن عواد المليجي ، القياس والإفصاح المحاسبي عن الاتفاقيات المالية المشتقة ، الطبعة الأولى ، بدون دالر النشر ٢٠٠٠

ثانياً : المراجع الأجنبية

- 1.AMERICAN INSTITUTE OF CERTIFIED PUBLI ACCOUNTANTS "CODIFICATION OF STATEMENTS ON AUDITING , NOVEMBER 1 TO 71 ALCPA NY , 1993 SAS NO 11 "USING THE WORK OF A SPECIALIST , AU SEC.336 .
- 2.Bondar G.& GEBHART , G," DERIVATIVES USAGE IN RISK MANAGEMENT BY US AND GERMAN NON FINANCAIL FIRMS : A COMPARETIVE SURVAY," WORKING PAPER NO W. 6705 UNIVERSITY OF PENNSYLVANIA 1998 (SITED IN PREVOST & ET. AL, 2000).
- 3.HARDWICK, P. & ADAMS , M., : THE DETERMINATION OF FINANCAIL DERIVATIVES USE IN UNITED KINGDOM LIFE INSURANCE INDUSTRY , " ABACUS, VOL . 35, NO.2 , 1999.
- 4.Chance ,D.M ., An Introduction to DERIVATIVES and RISK Management , Ohio , South Western College puplishing , 2001) ,p. 733 .
- 5.FINNERTY , J , " FINANCAIL ENGINEERING IN CORPORATE FINANCE : AN OVERVIEW ." FINANCAIL MANAGEMENT . VOL 17 , 1988.
- 6.Financail Accounting Standars Board (FASB) Financail Instruments With Off -Balancesheet Risk and Financail Instruments With Concentration Of Credit Risk Journal Of Accountancy (December 1990) , pp . 141.
- 7.Financail Accounting Standars Board (FASB) "Statement of financail ACCOUNTING Standars no .107 Disclosure About Fair of Financail instruments " , Journal of ACCOUNTANCY (MAY 1992) pp .139:142.
- 8.Five rules every auditor should know: a look at the ASB's statement on Auditing Standard 92. Review of Business: Watr, 2002 issue Lange, Gerard; Grego, Michael .
- 9.Hyun Song Shin , Derivatives Accounting and Risk management (Risk Books,2004) ,
10. <http://www.amazon.com>.

11. Journal of accountancy , SAS No. 92 on Auditing Derivatives and Securities Issued ,january,2001 .
12. (Prentice Hall , Inc, n.j) , p . 154 Financail Accounting Theory w.r., scot , .
13. Jensen Bob Introduction to FASB 138 Amendments & Some KEY Dig Issues Accounting For Derivative Financail Instrument and Hedging Activities , Trinity University ,
14. Htt:// WWW.regersen /00 overview / mp3 / 138 intro . htm , pp.2:11.,
15. Jeremy Staum ,Simulation in Financial Engineering , school of operations research and Industrial Engineering , Cornell Universty , 2002 .
16. JORION , P., “ VALUE AT RISK ,” THE NEW BENCHAMARK FOR CONTROLLING MARKET RISK ,” RICHARD D. IRWIN , INC ., CHIKAGHO, 1997.
17. JOHNSON , L.T & SWIERINGA , R.J .,” DERIVATIVES , HEDGING AND COMPREHENSIVE INCOME ,” IN SCHOROEDER, R .6. & CLARK, , M.W EDS., “ ACCOUNTING THEORY : TEXT AND READING , 6TH , ED ., JOHN WILEY & SONS , INC., N.Y M 1998.
18. JORION,P.AND KHOURY,S.FINANCAIL RISK MANAGEMENT :DOMESTIC AND INTERNATIONAL DIMENSIONS.MASS.:BLACKWELL PUBLISHERE,1996.
19. Martineezm, G.lessons of mexican crisis. Finance and development , (june 1998),6-9 .
20. MARSHALL,J. AND BANSAL, V . FINANCAIL (2 ND ED.) . FI.: KOLB PUBLISHING COMPANY , 1993.
21. MASON, S. MERTON , R. PEROLD, A. AND TUFANO, CASES IN FINANCAIL ENGINEERING : APPLIED STUDIES OF FINANCAIL INNOVOATION.
22. N.J.: PRENTICE- HALL , 1995.
23. Richard G . Schoeder & Myrtle w clark “ Accounting Theory Text and Reading “6” N. Y.Jhon
24. Roos. Stephen & Jeffrey Jaffe. “ Corporate Finance “ 4 th Irwin Chicago 1996.
25. SMITH C.W.& , SMITHSON , C.W & WILFORD , D.S .,” MANAGEMENT FINANCAIL PSK, “ HARPER& ROW PUBLISHERS, N.Y ., 1990

26. D.M ., " AN INTRODUCTION TO DERIVATIVES AND RISK MANAGEMENT" 5TH ed ., & SOUTH- WESTERN , MASON , OHIO 2001.
27. PREVOST , A.K& ROSE, L.C.& MILLER , G., " DERIVATIVES USAGE AND
28. PREVOST , A.K& ROSE, L.C.& MILLER , G., " DERIVATIVES USAGE AND FINANCAIL RISK MANGEMENT IN LARGE AND SMALL ECONOMIES : A COMPARATIVE ANALYSIS ," JOURNAL OF BUSINESS FINANCE & ACCOUNTING , JUNE / JULY , 2000.
29. JORION , P., " VALUE AT RISK ," THE NEW BENCHAMARK FOR CONTROLLING MARKET RISK ," RICHARD D. IRWIN , INC ., CHIKAGHO, 1997.
30. FINNERTY , J , " FINANCAIL ENGINEERING IN CORPORATE FINANCE : AN OVERVIEW ." FINANCAIL MANAGEMENT . VOL 17 , 1988.
31. Bondar G.& GEBHART , G," DERIVATIVES USAGE IN RISK MANAGEMENT BY US AND GERMAN NON FINANCAIL FIRMS : A COMPARETIVE SURVAY," WORKING PAPER NO W. 6705 UNIVERSITY OF PENNSYLVANIA 1998 (SITED IN PREVOST & ET. AL, 2000).
32. HARDWICK, P. & ADAMS , M., : THE DETERMINA-TION OF FINANCAIL DERIVATIVES USE IN UNITED KINGDOM LIFE INSURANCE INDUSTRY ," ABACUS, VOL . 35, NO.2 , 1999.
33. Richard G . Schoeder & Myrtle w clark " Accounting Theory Text and Reading "6" N. Y.Jhon Wiley & sons in 1998.
34. SMITH C.W.& , SMITHSON , C.W & WILFORD , D.S .," MANAGEMENT FINANCAIL PSK, " HARPER& ROW PUBLISHERS, N.Y ., 1990.
35. D.M ., " AN INTRODUCTION TO DERIVATIVES AND RISK MANAGEMENT" 5TH ed ., & SOUTH- WESTERN , MASON , OHIO 2001.
36. Journal of accountancy , SAS No. 92 on Auditing Derivatives and Securities Issued ,january,2001 .
37. Five rules every auditor should know: a look at the ASB's statement on Auditing Standard 92. Review of Business: Wntr, 2002 issue Lange, Gerard; Grego, Micha .

New Horizons For Commercial Studies

- A refereed scientific journal issued by faculty of commerce -Minoufiya University Arab Republic of Egypt .
- It is concerned with publishing research studies in all fields of commercial sciences (Accounting, Business Administration, Economics , Insurance and Statistics , Computer & Information Systems) .
- It is a quarterly journal published every three months (January , April , July & October) .
- Correspondence should be addressed to P.O Box Faculty of Commerce, Minoufiya University A.R.E.

Tel : 002 048 2222796 - 002 048 2222837

Fax : 002 048 2220011

E-mail : Thabet @ mailer.menofia.edu.eg

Commerce @ mailer.menofia.edu.eg

All the ideas included in the published studies in this journal reflect the opinions of their writers and don't reflect the opinions of the editing board or the university .



**New Horizons
For Commercial Studies**



**A Refereed Scientific
Journal**

**Issued by Faculty of
Commerce**

Minoufiya University

The 19th year

Volumes One and Two

January & April (2007)

Editing Board

Editor - in - chief :

**Prof. Thabet Abdel Rahman Edrees
Dean of Faculty of Commerce**

Co - Editor - in - Chief :

**Prof. Gamal El-Bin Mohamed Al-Morsi
vice-Dean For Graduate Studies**

Editing Manager :

**Prof. Mohamed Mohamed Mostafa al-Bana
Head of Economics Department**

**Mr. Wafaa Mohamed Amin
Administrative Secretary**